



رئاسة مجلس الوزراء



الردُّ على تساؤلات الرأي العام المُثارة بشأن أداء الاقتصاد المصري

الفترة (يونيو - نوفمبر) ٢٠٢٢



رئاسة مجلس الوزراء

قائمة المحتويات

٣	المقدمة
٥	أولاً: المزاем والادعاءات بشأن حجم الدين الخارجي لمصر
٩	ثانياً: المزاем والادعاءات بشأن الموازنة العامة للدولة
١١	ثالثاً: المزاем والادعاءات بشأن سعر صرف الجنيه
١٣	رابعاً: المزاем والادعاءات بشأن تصنيف مصر الائتماني
١٧	خامساً: المزاем والادعاءات بشأن وثيقة سياسة ملكية الدولة
١٩	سادساً: المزاем والادعاءات بشأن أوجه الإنفاق، وجدوى المشروعات القومية
٢١	سابعاً: المزاем والادعاءات بشأن قرض صندوق النقد الدولي
٢٣	ثامناً: المزاем والادعاءات بشأن قناة السويس
٢٥	تاسعاً: المزاем والادعاءات بشأن تراجع أوضاع البورصة المصرية

٢٧	عاشراً: المزاعم والادعاءات بالإشارة إلى ارتفاع أسعار السيارات
٢٩	حادي عشر: المزاعم والادعاءات بشأن تعامل الدولة مع الأزمة الاقتصادية
٣٣	ثاني عشر: المزاعم والادعاءات بشأن أوضاع منظومة القمح
٣٥	ثالث عشر: المزاعم والادعاءات بشأن الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة، والمواد التموينية في مصر
٣٩	رابع عشر: المزاعم والادعاءات بشأن نقص الدواء والمستلزمات الطبية
٤١	خامس عشر: المزاعم والادعاءات بشأن مشروعات الطاقة
٤٣	سادس عشر: المزاعم والادعاءات بشأن تراجع أوضاع السياحة
٤٥	سابع عشر: المزاعم والادعاءات بشأن ردود الفعل حول فعاليات المؤتمر الاقتصادي - مصر ٢٠٢٢

المقدمة:

شهدت الفترة الماضية إثارة العديد من الشائعات أو الادعاءات المُغرِضة عن الاقتصاد المصري والوضع المالي له، وفي هذا الإطار يهتم هذا التقرير بالرد على تلك الادعاءات والشائعات بالاستناد إلى المصادر الرسمية والدولية الموثوقة.

تمَّ في هذا السياق الرد على عدد (١٧) ادعاءً وزعمًا رئيسًا، وكل منها يتضمن العديد من المزاعم والادعاءات الفرعية، وكان من أبرز تلك الادعاءات والمزاعم ما تعلق بحجم الدين الخارجي لمصر، والموازنة العامة للدولة، وسعر صرف الجنيه، وتصنيف مصر الائتماني، ووثيقة سياسة ملكية الدولة، وجدوى المشروعات القومية، وقرض صندوق النقد الدولي، وقناة السويس، وأوضاع البورصة المصرية، وارتفاع أسعار السيارات، وتعامل الدولة مع الأزمة الاقتصادية، وأوضاع منظومة القمح، والثروة الحيوانية والسمكية والداجنة والمواد التموينية في مصر، ونقص الأدوية، ومشروعات الطاقة، وأوضاع السياحة، وفعاليات المؤتمر الاقتصادي - مصر ٢٠٢٢.

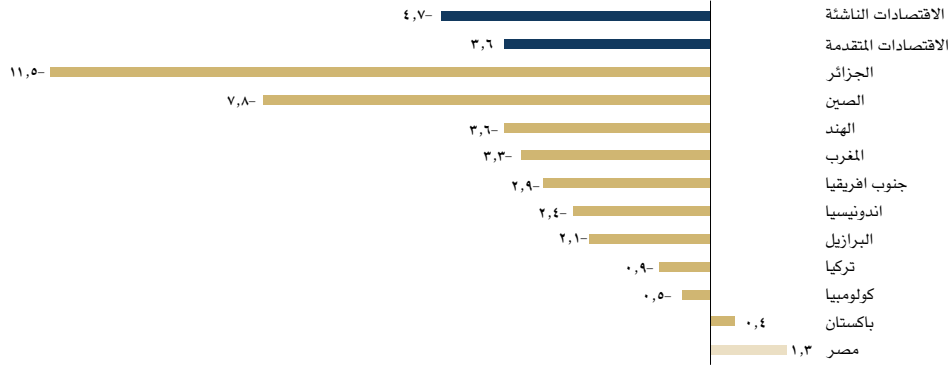


المزاعم والادعاءات بشأن حجم الدين الخارجي لمصر، والزعم بأن مصر مُعرّضة للإفلاس؛ بسبب ارتفاع حجم الديون، وتضاعف فاتورة خدمة الدين، والادعاء بأن مصر مُهدّدة بعدم سداد ديونها، والزعم بأن مصر ستصبح أكبر مُصدّر للديون السيادية بين الأسواق الناشئة، وتراجع قيمة السندات السيادية المصرية:

فيما يتعلق بالزعم بأن مصر مُعرّضة للإفلاس؛ بسبب ارتفاع حجم الديون، وتضاعف فاتورة خدمة الدين:

- في ظل الأزمات الاقتصادية المتعاقبة التي شهدتها العالم خلال الفترات السابقة، اتجهت حكومات دول العالم إلى تبني سياسات اقتصادية توسعية؛ للتخفيف من تبعات الآثار السلبية لتلك الأزمات الاقتصادية على الأسر والشركات، وهو ما أدى إلى ارتفاع ملموس في مستويات المديونية العالمية، والتي ارتفعت لتسجل نحو ٣٥٠٪ من الناتج الإجمالي العالمي بنهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٢.
- بدورها تبنت الحكومة المصرية خلال السنوات السابقة وتحديداً خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢) العديد من الإجراءات؛ لتنشيط الأداء الاقتصادي ودفع النمو الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج، وتعزيز الاستثمارات في مستويات البنية التحتية، كما ركزت خلال الأعوام الثلاثة الماضية على تحفيز الإنفاق العام؛ لمواجهة التداعيات الناتجة عن أزمة "كوفيد-١٩"، والأزمة الروسية - الأوكرانية.
- تتبني مصر منذ عام ٢٠١٦ نهجاً متكاملًا للإصلاح المالي؛ بهدف تبني تدابير وسياسات وإجراءات من شأنها تحقيق الانضباط المالي والتحرك باتجاه مستويات أكثر استدامة للدين العام، وهو ما أسفر عن تراجع مستويات الدين العام المحلي، والتي تراجعت من مستويات تفوق ١٠٠٪ من الناتج خلال عامي ٢٠١٦/٢٠١٥ و ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٨٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وهو ما يقل كثيراً عن النسبة المسجلة على مستوى العالم، وينخفض كذلك بالقياس بالنسبة المثيلة المسجلة في العديد من الاقتصادات النامية والمتقدمة والتي تجاوزت ١٠٠٪.
- وفق المعيار الاقتصادي الأساسي لاستدامة الدين، يسهم عدد من العوامل في ضمان تحرك الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في مسارات آمنة، ومن أهمها مواصلة الاقتصاد المصري لتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة بلغت نسبة ١,٣٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، والارتفاع الكبير المسجل في معدلات نمو الاقتصاد المصري والتي بلغت ٦,٦٪ خلال العام المالي ذاته.
- أحرزت مصر تقدماً مقارنةً بعدد من الدول المناظرة لها في الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ بنسبة ١,٣٪؛ حيث بلغت هذه النسبة في باكستان (٤,٠٪) وسجلت هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً في عدد من الدول المناظرة لمصر لتسجل عجز في الميزان الأولي كما في (الجزائر -١١,٥٪)، والصين (-٧,٨٪)، والهند (-٣,٦٪)، والمغرب (-٣,٣٪)، وجنوب إفريقيا (-٢,٩٪)، وإندونيسيا (-٢,٤٪)، والبرازيل (-٢,١٪)، وتركيا (-٠,٩٪)، وكولومبيا (-٠,٥٪)، كما انخفضت النسبة للناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الناشئة خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ لتسجل عجز بنسبة -٤,٧٪، وبلغت النسبة للاقتصادات المتقدمة -٣,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

الميزان الأولي كنسبة من الناتج المحلي (٢٠٢٢ / ٢٠٢١)



المصدر: وزارة المالية "فعاليات عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ الخاصة بالأداء المالي والمديونية الحكومية"، أغسطس ٢٠٢٢.

- تستهدف الدولة المصرية خلال الفترة المقبلة الحفاظ على الانضباط المالي، وخفض عجز الموازنة إلى ٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض أولي في الموازنة العامة للدولة بصورة دائمة بنسبة ٢% من الناتج المحلي الإجمالي، بما يساهم في خفض المديونية، وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للموازنة العامة للدولة، وضمان الأمان للأجيال الحالية والمستقبلية. إضافة إلى عودة المسار النزولي لنسبة المديونية الحكومية لتصل إلى ٨٢,٥% بنهاية يونيو من عام ٢٠٢٥، وخفض فاتورة خدمة دين أجهزة الموازنة إلى ٥,٦% من الناتج بحلول عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وإطالة عمر دين أجهزة الموازنة ليقترب من ٥ سنوات في المدى المتوسط؛ لتخفيض الحاجة إلى التمويل السريع.
- بالنسبة للدين الخارجي، ما زالت مصر ضمن الحدود الآمنة فيما يتعلق بمؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث وصلت تلك النسبة إلى ٣٤,١%، في حين أن حدود المخاطر القصوى (٥٠%).
- هناك العديد من المؤشرات الإيجابية فيما يتعلق بهيكل الدين الخارجي لمصر لعل من أبرزها:
 - تنوع أدوات الدين الخارجي ما بين: قروض، وودائع، وسندات مصدرة، وتسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل، ومخصصات مصر لدى صندوق النقد الدولي.
 - تنوع مصادر تمويل الدين الخارجي ما بين مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية، ودول عربية، وسندات مصدرة بالخارج، وقروض مقدمة من تحالفات البنوك الأجنبية، ودولة الصين. وهو أمر له مميزات عديدة بما يضمن توسيع قاعدة الدائنين وتفاذي تركيز المديونية.
 - تأتي المؤسسات الدولية على رأس مصادر التمويل للدين الخارجي، وتتميز تلك المؤسسات بتقديم أغلب قروضها في شكل قروض طويلة الأجل بفوائد منخفضة.
 - ترتب على الاعتماد في مصادر تمويل الدين الخارجي على مؤسسات التمويل الدولية ومصادر التمويل الثنائية، بلوغ متوسط سعر الفائدة المرجح والمطبَّق على محفظة الدين الخارجي ٣,٥٨%، وهو معدل جيد.
 - معظم المديونية الخارجية الخاصة بمصر هي ديون متوسطة وطويلة الأجل بنسبة ٨٢%، فيما بلغ متوسط عمر محفظة الدين الخارجي في نهاية يونيو ٢٠٢٢ نحو ٦,٤١ أعوام.
 - تشكل نسبة المديونية التي تطبق سعر فائدة ثابتاً نحو ثلثي إجمالي الدين (٦٢%)، وهو أمر جيد؛ لأنه يخفف من وطأه مخاطر الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة على المستوى العالمي حالياً.

فيما يتعلق بالادعاء بأن مصر مُهددة بعدم قدرتها على سداد ديونها؛

- مصر ملتزمة، ولعقود طويلة، بسداد مديونياتها الخارجية، وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية التي تعزز من قدرة مصر خلال الفترة المقبلة على سداد مديونياتها، ولعل من أبرزها تحسن العديد من مصادر النقد الأجنبي، والتي يأتي على رأسها ارتفاع معدل نمو الصادرات المصرية بنسبة ١,٥٣٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ لتسجل ٤٣,٩ مليار دولار، والزيادة في إيرادات السياحة بنسبة ١,١٢١٪ لترتفع إلى ١٠,٧ مليارات دولار، إضافة إلى الارتفاع الكبير المسجل في عائدات قناة السويس، والتي بلغت نحو ٧ مليارات دولار في الفترة نفسها، وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل إلى ما يقارب ٩ مليارات دولار في العام نفسه.
- في ظل الإعلان عن عدد من القرارات الاقتصادية التي من شأنها المزيد من تمكين القطاع الخاص ومن بينها تحرير سياسة سعر الصرف والتوجه نحو تبني كل السياسات لحل المشكلات التي تواجه المستثمرين والمصنّعين؛ انخفضت بشكل كبير احتمالات تعثر مصر عن سداد ديونها.
- الأمر ذاته أكدته وكالة "بلومبرج" التي قامت في ظل تعرض الأسواق الناشئة لضغوط ناجمة عن ارتفاع الديون، وتراجع النمو الاقتصادي، والتتويه بتخلف تاريخي عن سداد الديون، بإعداد نموذج لتقدير مخاطر عدم السداد في ٤١ دولة ناشئة على مدار العام القادم. وأشارت وكالة بلومبرج إلى أنه باستثناء الدول التي تخلفت عن السداد بالفعل، هناك ١١ دولة أخرى لديها احتمال عدم القدرة على السداد بنسبة ١٠٪ أو أعلى في العام المقبل ليست من بينها مصر؛ حيث أشارت المؤسسة في المقابل إلى أن مصر من المتوقع أن تستفيد خلال الفترة المقبلة من الدعم الناتج عن سياسة تحرير سعر الصرف في جذب المزيد من التدفقات من النقد الأجنبي.



فيما يتعلق بالزعم بأن مصر ستصبح أكبر مُصدِر للديون السيادية بين الأسواق الناشئة، وتراجع قيمة السندات السيادية:

- تستهدف موازنة العام المالي الجاري خفض دين الحكومة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (٢, ٨٤٪)، كما تستهدف عودة المسار النزولي لنسبة دين الحكومة العامة للدولة للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات المُقبلة، هذا بالإضافة إلى تقليل نسبة مدفوعات الفوائد إلى (٦, ٧٪) من الناتج المحلي الإجمالي، و(٣, ٣٣٪) من مصروفات الموازنة.
- عمليات الاقتراض الخارجي تخضع لمعايير ومحددات تتابعها لجنة إدارة الدين العام، كما ستتولى اللجنة تحديد السقف السنوي للاقتراض الخارجي، بما يتناسب مع تطور الناتج المحلي الإجمالي، والصادرات، وأعباء خدمة الدين، وكذلك رصيد الاحتياطيات من النقد الأجنبي، بما يضمن البقاء في الحدود الآمنة.
- وضعت الحكومة ممثلة في وزارة المالية خطةً متوسطة المدى لإدارة الدين الحكومي وخدمته خلال الفترة (٢٠٢٢ / ٢٠٢٣ - ٢٠٢٦ / ٢٠٢٧)، وتتمثل أهم السياسات والإجراءات التي يتم تبنيها في إطار هذه الخطة فيما يلي:
- وضع سقف ملزم للأعباء السنوية التي تؤثر على المديونية (بما فيها التمويل تحت الخط بحيث لا يتجاوز ١, ٥٪ - ٢٪ من الناتج سنوياً).
- التوقف خلال تلك الفترة عن إجراء أي تشابكات مالية جديدة أو إضافية يترتب عليها أعباء مالية للموازنة.
- متابعة وتحديث استراتيجية الدين سنوياً؛ لضمان خفض نسبة خدمة الدين للناتج المحلي، وإطالة عمر الدين بما يساعد على خفض جملة الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة.
- التوسع في استهداف إصدار أدوات تمويل جديدة ومتنوعة (الصكوك - سندات التتمية المستدامة - السندات والصكوك الخضراء - السندات الدولية بعملات متنوعة).
- استمرار جهود تطوير سوق الأوراق المالية الحكومية؛ لزيادة درجة المنافسة، وجذب مزيد من المستثمرين - JP Morgan Inclusion - EUROCLEAR -
- توافقت لجنة الدين بتاريخ ١٢ يونيو ٢٠٢٢ على رؤية موحدة فيما يتعلق بملف الدين وتنظيم الاقتراض، والتي تضمنت وضع حد غير مرن (كقيمة مطلقة وليس نسبة) لمستوى الدين الخارجي، قائم على حساب دقيق لقيمة الفجوة في العملة الأجنبية في العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، فضلاً عن متابعة وتحديث استراتيجية الدين سنوياً؛ لضمان خفض نسبة خدمة الدين للناتج المحلي، وإطالة عمر الدين بما يساعد على خفض جملة الاحتياجات التمويلية لأجهزة الموازنة.
- سد الفجوة التمويلية بألية لا تمثل عبئاً على الخزانة العامة للدولة من خلال التوسع في تمويل المشروعات بالشراكة مع القطاع الخاص، بالاعتماد على التنسيق بين وحدة القطاع الخاص بوزارة التخطيط والتتمية الاقتصادية ووحدة الشراكة بوزارة المالية؛ لحصر المشروعات التي يمكن إتاحتها للشراكة مع القطاع الخاص.

ثانياً:

المزاعم والادعاءات بشأن الموازنة العامة للدولة، والزعم بأن موازنة العام المقبل مُثقلة بالديون والضرائب، والزعم بأن مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ لا يختلف عن السنوات السابقة:

فيما يتعلق بالزعم بأن موازنة العام المقبل مُثقلة بالديون والضرائب، وتحميل الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى أعباء إضافية:

- وفقاً لصندوق النقد الدولي في تقريره "التوقعات الاقتصادية العالمية لمواجهة أزمة تكلفة المعيشة" الصادر في أكتوبر ٢٠٢٢، لم تظهر مصر في قائمة الدول المُثقلة بالديون.
- تسعى مصر بشكل مستمر إلى خفض مستويات العجز في الموازنة العامة، وذلك لتقليل الحاجة إلى الاقتراض والمديونية وفق منظومة شاملة من الإصلاحات المالية التي تم تبنيها بداية من عام ٢٠١٦، والتي تركز على تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية؛ حيث تتضمن موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ عجزاً مقدراً بنسبة ٠,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يُمثل نصف مستويات عجز الموازنة المسجلة في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦.
- اتخذت مصر العديد من الإجراءات التي تدعم تعبئة الإيرادات الضريبية من خلال عدد من الإصلاحات التي تهدف إلى توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة مستويات كفاءة التحصيل الضريبي، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشفافية بما يُعزز الثقة في النظام الضريبي.
- ففي هذا السياق، ووفقاً لصندوق النقد الدولي في يوليو ٢٠٢٢ حققت مصر تقدماً ملموساً في توسيع الوعاء الضريبي في ظل التدابير التي يتم تبنيها لإصلاح قانون ضريبة الدخل؛ لتبسيط إطارها القانوني وترشيد الإعفاءات منها؛ حيث إن إلغاء الإعفاءات والحوافز غير الكفئة المنتشرة على نطاق واسع من شأنه توسيع الأوعية الضريبية، وجعل النظام الضريبي أكثر عدالة وشفافية.
- موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ ليست مُثقلة بالضرائب، فعلى الرغم من استهداف زيادة الإيرادات الضريبية؛ حيث تستهدف الدولة أن تبلغ الإيرادات الضريبية نحو ١١٧٩,٣ مليار جنيه مقارنةً بنحو ٩٩٠,٢ مليار جنيه خلال العام المالي السابق ٢٠٢١/، فإن تلك الزيادة مقارنةً بالسنوات السابقة تعد متواضعة بشكل واضح، وذلك كما يتضح فيما يلي:
- ٠,٤ نقطة مئوية فقط هي مقدار الزيادة في معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية بموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بالعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢؛ حيث تستهدف الدولة معدل نمو سنوي للإيرادات الضريبية بنحو ١,١٪ مقارنةً بنحو ٧,١٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

● وتسعى الدولة المصرية إلى تمويل الزيادة في الإيرادات الضريبية بما لا يثقل كاهل المواطنين؛ حيث تتضمن موازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ انخفاضاً في معدل النمو السنوي للإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بنحو ٤,٢ نقطة مئوية مقارنةً بموازنة العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ مما يتنافى - تماماً - مع زعم تحميل الفئات الفقيرة والطبقة الوسطى أعباء إضافية؛ حيث تستهدف الدولة معدل نمو سنوي للإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية بنحو ٥,١٨٪ مقارنةً بنحو ٩,٢٠٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢؛ حيث من المقدر ان تصل الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية نحو ٩٧٥,٠ مليار جنيه بموازنة العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، مقارنةً بنحو ٨٢٣,١ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.

● اختلف مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بشكل واضح عن السنوات السابقة؛ حيث استهدفت الحكومة ما يلي:

● مواصلة تدابير تحقيق الانضباط المالي؛ حيث من المستهدف خفض معدل نمو إجمالي المصروفات العامة بنحو ٣ نقاط مئوية بين موازنتي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ و٢٠٢١/٢٠٢٢، ومن المستهدف نمو إجمالي المصروفات العامة بنحو ١٣٪ خلال مشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بنحو ١٦٪ خلال موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٢.

● زيادة إجمالي المصروفات العامة الموجهة إلى دعم القطاعات الاجتماعية والقطاعات ذات الصلة الوثيقة بتحسين حياة المواطنين؛ ومن أبرزها:

- قطاع الصحة: زيادة المخصصات الموجهة إلى قطاع الصحة بنحو ١٨٪ خلال مشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بموازنة العام السابق، في مقابل ١٪ لمعدل نمو موازنة القطاع في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنةً بموازنة العام السابق عليه.

- التعليم: زيادة المخصصات الموجهة إلى قطاع التعليم بنحو ١٢٪ خلال مشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بموازنة العام السابق، في مقابل ٩٪ خلال لمعدل نمو موازنة التعليم في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنةً بموازنة العام السابق عليه.

- الشباب والثقافة والشؤون الدينية: زيادة المخصصات الموجهة إلى قطاع الشباب والثقافة والشؤون الدينية بنحو ١٠٪ خلال مشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بموازنة العام السابق، في مقابل ٤٪ لمعدل نمو موازنة القطاع خلال موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنةً بموازنة العام السابق عليه.

- حماية البيئة: زيادة المخصصات الموجهة إلى قطاع البيئة بنحو ٢٨٪ خلال مشروع موازنة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بموازنة العام السابق، التي تراجعت بمقدار ٣٥٪ خلال موازنة عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنةً بموازنة العام السابق عليه.

- حرصت الحكومة على زيادة مستويات الإنفاق الاستثماري الداعم للناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل بنسبة ١,٥٪ بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنةً بقيمته بموازنة ٢٠٢١/٢٠٢٢ ليصل إلى نحو ٤,٣٧٦ مليار جنيه، لترتفع بذلك نسبته إلى إجمالي الإنفاق العام إلى ٢,١٨٪ بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣.

ثالثاً:

المزاعم والادعاءات بشأن سعر صرف الجنيه، والزعم بنقص الدولار في مصر،
والزعم بوجود قرار لطرح عملة معدنية جديدة فئة جنيهين، والإشارة إلى استخدام
الروبل في المعاملات مع روسيا:

فيما يتعلق بسعر صرف الجنيه، والزعم بنقص الدولار في مصر:

- اتجهت مصر مؤخراً إلى تبني سياسة مرونة سعر الصرف، وهي السياسة الأنسب في حالة الاقتصادات المفتوحة على العالم الخارجي التي تتبنى سياسة نقدية مستقلة؛ حيث تسهم هذه السياسة في زيادة مستوى الصادرات نظراً لزيادة تنافسيتها، وخفض جاذبية الواردات؛ نظراً لارتفاع أسعارها خاصة عندما تتسم هياكل الإنتاج بالمرونة.
- وتزامناً مع تطبيق تلك السياسة تبنت الحكومة العديد من الإجراءات الهادفة إلى زيادة مستويات الإنتاج الزراعي والصناعي؛ للتقليل من مستويات تأثر المواطن المصري من أثر الارتفاعات السعرية الناتجة عن تحرير سعر الصرف، والتي أثبتت نجاحها بشكل كبير في زيادة مستويات الإنتاج من بعض السلع الزراعية والصناعية مؤخراً، وارتفاع معدلات توريد الحاصلات الزراعية الرئيسية وعلى رأسها القمح.
- هذه السياسة المرنة لسعر الصرف هي إحدى الركائز الداعمة لسياسة استهداف التضخم التي يتبناها البنك المركزي المصري لتحقيق الاستقرار السعري، واحتواء معدلات التضخم في مستويات منخفضة لا تُضر بالمستهلكين والمستثمرين.
- عادة ما يكون الأثر الخاص بتمرير التغيرات في سعر الصرف للأسعار المحلية مؤقتاً، ويبلغ ذروته في أعقاب تبني سياسات مرنة لسعر الصرف، ثم يبدأ في الانحسار تدريجياً، وهو الأمر الذي شهده الاقتصاد المصري في أعقاب الموجة السابقة لتحرير سعر الصرف في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم تبنيه في عام ٢٠١٦.
- تتبني الحكومة حزمًا من الإصلاحات الهيكلية في إطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي؛ لمواجهة الأثر المتوقع لمرونة سعر الصرف على السلع والخدمات، الأمر الذي من شأنه تقليل مستويات الأسعار، وخلق المزيد من فرص العمل (٦ محاور إصلاح، و٣٢ سياسة وهدفًا، و٨٨ إصلاحًا هيكليًا إجرائيًا وتشريعيًا ذا أولوية من إجمالي ٣١٠ إجراءات إصلاحية).
- يضخ البنك المركزي سيولة دولارية بشكل مستمر؛ للإفراج عن السلع المتراكمة في الموانئ، ويعطي الأولوية للسلع الأساسية ومكونات الإنتاج؛ حرصًا على عدم توقف العملية الإنتاجية.
- تم تكوين مجموعة عمل من (البنك المركزي /وزارة المالية) لتحديد الفجوة الدولارية للعام المالي (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، ووضع سيناريوهات مختلفة لكيفية سد الفجوة الدولارية في موازنة العام المالي ٢٠٢٢ / ٢٠٢٣، إلى جانب إصدار مجموعة من التوجيهات لعدد من الوزارات بهدف ترشيد الإنفاق الدولار.

- وفيما يتعلق بإجمالي تدفقات العملة الصعبة إلى مصر، وكيفية سد الفجوة الدولارية، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة تقوم بصورة دورية بمتابعة موقف موارد واستخدامات النقد الأجنبي بالتنسيق مع البنك المركزي بهدف خفض الفجوة الدولارية وضمان توفير النقد الأجنبي اللازم للوفاء بالاحتياجات الأساسية للاقتصاد المصري.

فيما يتعلق بزعم وجود قرار لطرح عملة معدنية جديدة فئة جنيهين:

- لم يصدر قرارًا بطرح عملة معدنية جديدة فئة جنيهين، وإنما تصريح في لقاء إعلامي لمدير إدارة سك العملات؛ حيث أوضح أن المصلحة تنتج ٣٠ مليون قرص عملة معدنية في الشهر، كاشفًا عن طرح عملة معدنية جديدة من فئة جنيهين قريبًا.

فيما يتعلق بالإشارة إلى استخدام الروبل في المعاملات مع روسيا:

- يدرس البنك المركزي المصري بالتنسيق مع وزارة المالية المصرية عددًا من البدائل؛ لتيسير التعاملات الاقتصادية مع الجانب الروسي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بما يساعد على التقليل من حدة الأزمة على الاقتصاد المصري.



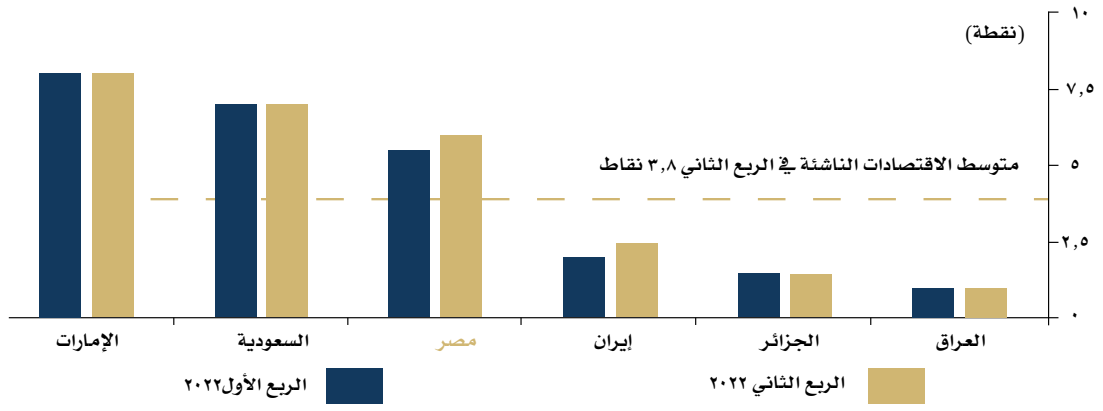
رابعاً:

المزاعم والادعاءات بشأن تصنيف مصر الائتماني، والزعم بأن تصنيف مصر الائتماني مُهدّد، وتغيير مؤسسة فيتش النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى سلبية، والزعم بخفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوقعاتهم لنمو الاقتصاد المصري:

فيما يتعلق بزعم أن تصنيف مصر الائتماني مُهدّد، وتغيير مؤسسة فيتش النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى سلبية:

- على الرغم من التبعات الاقتصادية الناتجة عن الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة التي تعاني منها دول العالم أجمع، فقد أشادت مؤسسات التصنيف الائتماني الدولية بأداء الاقتصاد المصري، وترجمت ذلك قراراتها الأخيرة بشأن التصنيف الائتماني لمصر؛ حيث أبقىّت مؤسسة ستاندرد آند بورز في شهر أكتوبر الماضي تصنيف مصر الائتماني عند مستوى (B) مع الإبقاء على نظرة مستقبلية مستقرة للمرة الرابعة على التوالي، وبحسب تقديراتها يستطيع الاقتصاد المصري تجاوز تداعيات هذه الجائحة بفعل تحسُّن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية؛ منها: استقرار الأوضاع المالية العامة، وتوفير احتياطي آمن للنقد الأجنبي، ومواصلة جهود الحكومة في تنفيذ مختلف الإصلاحات المالية الهيكلية؛ لتحسين مُناخ الأعمال، وضمان الاستدامة الإيجابية للمؤشرات الاقتصادية.
- كما أبقىّت مؤسسة "فيتش" التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى (B+) نتيجة استمرار السلطات المصرية في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية؛ حيث تحسّن موقف مصر في مؤشر متعقب الإصلاح الصادر عن وكالة فيتش، فقد سجلت مصر ٦ درجات من أصل ١٠ درجات في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ مقارنةً بتسجيل ٥،٥ درجات في الربع الأول من عام ٢٠٢٢، كما أبقىّت الوكالة على درجة مصر عند ٦ درجات في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢، وذلك لعدة أسباب كما ذكرتها وكالة "فيتش" من أهمها:
 - استمرار اتخاذ التدابير والإصلاحات اللازمة؛ لتقليل الضغوط على الوضع المالي الخارجي.
 - شروع الحكومة المصرية في تنفيذ العديد من الإصلاحات المتعلقة بالموازنة والسياسات المالية، وذلك في مواجهة الضغوط المتزايدة للأزمة الروسية — الأوكرانية.
 - إعلان الحكومة المصرية عن خطط لخصخصة عشر شركات مملوكة للدولة، وإدراج شركتين أخريين مملوكتين للجيش في البورصة المصرية.
 - توجه الحكومة المصرية لمضاعفة جهودها لتحرير بيئة الأعمال، وتعزيز برنامج الإصلاح الاقتصادي في محاولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والحصول على الدعم المالي من دول مجلس التعاون لدو الخليج العربية.

تطور قيمة مؤشر متعقب الإصلاح في أسواق مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

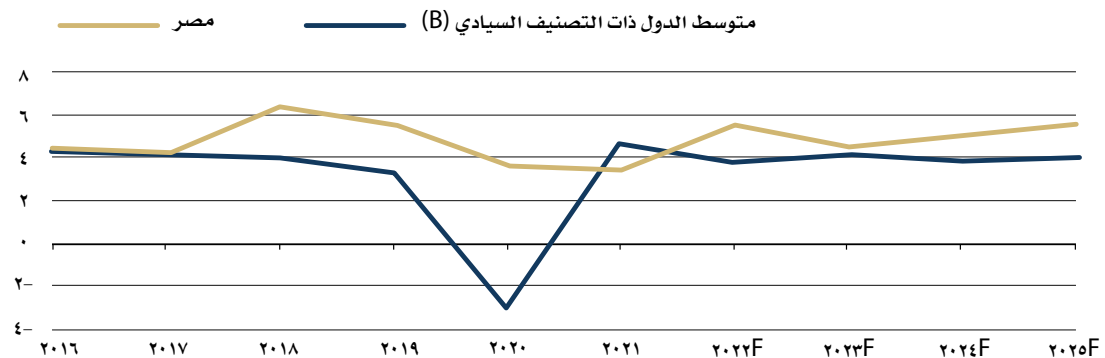


- وعلى الرغم من قيام مؤسسة فيتش بتغيير النظرة المستقبلية للاقتصاد المصري من مستقرة إلى سلبية في شهر نوفمبر الماضي، فإن المؤسسة ذاتها أوضحت أن هناك بعض النقاط الإيجابية فيما يتعلق بأداء الاقتصاد المصري، والتي تتمثل في: تحرير سياسة سعر الصرف في أكتوبر الماضي، والوصول لاتفاق على مستوى الخبراء بين السلطات المصرية وصندوق النقد الدولي لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الوطني الشامل والممتد لمدة أربع سنوات، من خلال تقديم تسهيل ائتماني ممتد بقيمة ٣ مليارات دولار، والدعم الدولي القوي لموقف النقد الأجنبي، خاصة في ظل التدفقات المتوقعة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في شكل ودائع واستثمارات خاصة، وتوقعات انتعاش القطاع السياحي، وارتفاع إيرادات قناة السويس في الفترة القادمة.
- ومن جانبها، أبقت وكالة "موديز" على تصنيف مصر الائتماني عند مستوى (B2) بسبب تنوع القاعدة الاقتصادية، وتحسُّن كفاءة إدارة المؤسسات، وتمتع القطاع المصرفي بمرونة عالية، بالإضافة إلى هيكل تمويل مصرفي قوي.
- أكدت وكالة "موديز لخدمات المستثمرين" في ١٦ يونيو ٢٠٢٢ بأن هذا التصنيف يعكس استجابة الحكومة المصرية للأزمة الراهنة بشكل أكثر فعالية مقارنةً بصدمات أسعار الغذاء والطاقة السابقة، كما حدث في عام ٢٠٠٨؛ مما يقلل من مخاطر الاضطرابات الاجتماعية على نطاق واسع. كما توقعت وكالة "موديز لخدمات المستثمرين" نموًا اقتصاديًا قويًا للاقتصاد المصري حتى عام ٢٠٢٥.

موديز تتوقع نموًا اقتصاديًا قويًا لمصر حتى عام ٢٠٢٥

(%)

من المتوقع أن يكون معدل النمو الحقيقي في مصر أعلى من الدول ذات التصنيف السيادي B



فيما يتعلق بزعم خفض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوقعاتهما لنمو الاقتصاد المصري؛

- أشاد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في أكثر من مناسبة وتقرير بقدرة الاقتصاد المصري على التعافي من تداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة وبجدارة كبيرة، فعلى سبيل المثال، وفي حين توقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر من عام ٢٠٢٢، أن يشهد ما يزيد على ثلث الاقتصاد العالمي انكماشاً هذا العام أو العام القادم، أبقى صندوق النقد الدولي على توقعاته الإيجابية لمعدل نمو الاقتصاد المصري خلال عام ٢٠٢٣ متوقعاً نموه بنسبة ٤,٤ ٪، وهو ما يزيد على مثيله المتوقع على مستوى مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة.
- كما جاءت توقعات صندوق النقد الدولي لمصر خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٧) إيجابية كما يلي:
 - توقع صندوق النقد الدولي انخفاض معدل النمو السنوي لأسعار المستهلكين ليصل إلى ٩,٢ ٪ خلال عام ٢٠٢٢ مقارنةً بنحو ١٣,١ ٪ خلال عام ٢٠٢٢ بانخفاض قدره ٣,٩ نقاط مئوية.
 - انخفاض نسبة عجز الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار ٢,٠ نقطة مئوية؛ حيث يتوقع صندوق النقد الدولي انخفاض عجز الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي ليبلغ ١,٦ ٪ عام ٢٠٢٧ مقارنةً بنحو ٣,٦ ٪ خلال عام ٢٠٢٢، وتوقع كذلك انخفاض نسبة عجز الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٢ نقطة مئوية خلال عام ٢٠٢٣ مقارنةً بعام ٢٠٢٢ ليبلغ عجز الميزان التجاري للنتائج المحلي الإجمالي ٣,٤ ٪ خلال عام ٢٠٢٣.
 - يتوقع صندوق النقد الدولي أن يواصل الاقتصاد المصري نموه بوتيرة مرتفعة خلال السنوات المقبلة تبلغ نحو ٥,٦ ٪ خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٢٧).
- من جهة أخرى، جاءت توقعات البنك الدولي إيجابية لمصر كما يلي:
 - توقع البنك الدولي أن يصل معدل النمو السنوي للاقتصاد المصري إلى ٤,٨ ٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وفقاً لتوقعات البنك الدولي الصادرة خلال شهر أكتوبر ٢٠٢٢، منخفضاً بمقدار طفيف قدره ٠,٢ نقطة مئوية عن توقعاته الصادرة في شهر أبريل ٢٠٢٢، عندما توقع البنك أن يصل معدل النمو السنوي للاقتصاد المصري إلى ٥,٠ ٪ خلال العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وأرجع البنك الدولي توقعه لوتيرة النمو القوية للاقتصاد المصري لعدة أسباب من أهمها تفوق مصر في الأداء على معظم الدول المستوردة للنفط في المنطقة.



خامساً:

المزاعم والادعاءات بشأن وثيقة سياسة ملكية الدولة، والزعم بأن الحكومة المصرية تتوجه لبيع الأصول، والإشارة إلى استحواذ عدد من الشركات الخليجية على حصص في شركات مصرية، والإشارة إلى تصفية شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية:

فيما يتعلق بالزعم بأن الحكومة المصرية تتوجه لبيع الأصول:

- استناداً إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لملكية الدولة للأصول، ومقترحات تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة؛ وذلك استناداً إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثرت على توجهات الدولة الاستثمارية خلال السنوات السابقة.
- هذا، وتستهدف سياسة ملكية الدولة للأصول، وعلى وجه الخصوص، ما يلي:
 - رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محققة لطموحات المصريين: عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪؛ بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ إلى ٩٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة.
 - تمكين القطاع الخاص المصري، وتوفير فرص متنوعة لوجود القطاع الخاص في كل الأنشطة الاقتصادية، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.
 - تركيز تدخل الدولة لضخ الاستثمارات وملكية الأصول في قطاعات رئيسة يعد عملاً أصيلاً للدولة: بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر في تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.
 - حوكمة وجود الدولة في الأنشطة الاقتصادية: حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقاً لمعايير محددة، وأن يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.
 - تحقيق وفورات مالية تمكن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشة، وزيادة مستويات قدرة الاقتصاد المصري أمام الأزمات.
- تأكيد الحكومة أن الدولة تستهدف تعظيم العائد على الأصول المملوكة للدولة من خلال شراكات ناجحة مع القطاع الخاص في عدد كبير من المجالات ذات الأولوية من خلال آليات متعددة للشراكة سواء فيما يتعلق بالمشاركة في الملكية، أو الإدارة، أو التشغيل، بالتالي فخيار البيع هو آلية واحدة فقط من بين آليات عديدة للمشاركة مع القطاع الخاص، وعندما ترتأي الدولة أهمية ذلك سوف يتم تنفيذه من خلال خيارات يأتي على رأسها طرح الشركات المملوكة للدولة في البورصة؛ لتوسيع قاعدة الملكية من قبل المواطنين، يليه خيار البيع لمستثمر استراتيجي بما يساعد على نقل الخبرات والمعرفة الفنية والتقنية لهذه الشركات.
- وبشكل عام، فإن عقد شراكات مع القطاع الخاص المصري يعود بالنفع الكبير على الدولة من خلال تنفيذ مشروعات مشتركة للاستثمار في عدد من القطاعات التي تستهدف زيادة إنتاجية ودعم تنافسية الاقتصاد المصري، والإدارة الذكية للموارد الاقتصادية، وبناء قدرات العمالة المصرية، والتطوير التقني، ورقمنة منظومة التصنيع القائمة، وتشجيع استحداث مشروعات جديدة مشتركة ما بين القطاعين العام والخاص في عدد من المجالات ذات الأولوية.

فيما يتعلق بالإشارة إلى استحواذ عدد من الشركات الخليجية على حصص في شركات مصرية

- من الثابت، اقتصاديًا، الأثر الملموس للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وزيادة مستويات الصادرات، وتعزيز الإنتاجية والتنافسية، ومن شأن دخول المستثمر الأجنبي في الشركات المصرية المطروحة للشراكة مع القطاع الخاص أن يدعم عمل هذه الشركات ويسهم في تطوير أنشطتها الإنتاجية والتشغيلية. في هذا الإطار، تضمنت المرحلة الأولى لإعادة هيكلة محفظة أصول الدولة عدد (٥) صفقات بأكثر من ١١,٧ مليار دولار؛ حيث تمّ تنفيذ صفقتين بأكثر من ٣,٥ مليارات دولار (الأولى صفقة شركة أبو ظبي القابضة من خلال الاستثمار في شركات مدرجة بالبورصة المصرية وقطعة أرض، والثانية صفقة صندوق الاستثمارات العامة السعودي من خلال الاستثمار في خمس شركات مدرجة بالبورصة)، وجرّ تنفيذ عدد (٣) صفقات بنحو ٨,٢ مليارات دولار، وجرّ تحديد المرحلة الثانية من خلال إنهاء كل الإجراءات التمهيدية اللازمة لطرح الفنادق الـ ٧ المملوكة لشركة "إيجوث" التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام على مستثمري القطاع الخاص.

فيما يتعلق بالإشارة إلى تصفية شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية؛

- هي إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات المعدنية، وتم إنشاء الشركة بالقرار الجمهوري ٢٢٨٣ لسنة ١٩٦٠، وتعمل الشركة في مجال إنتاج الكوك كمنتج رئيس، بالإضافة إلى مجموعة أخرى مختلفة من الكيماويات.
- ٥٢,٧٪ معدل انخفاض صافي الربح بشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية؛ حيث بلغ إجمالي صافي الربح نحو ١٢٠,٢ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مقارنة بنحو ٢٥٤,٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.
- شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية كان منفذها الوحيد لبيع الكوك هو شركة الحديد والصلب التي تمت تصفيته بالفعل، كما أنه لا يوجد للشركة أي منافذ تسويق محلية أو إقليمية على الإطلاق؛ حيث إن الكوك ارتبط بشركة الحديد والصلب؛ مما عطلها عن البحث عن أسواق أخرى، كما أنها لا تحقق عائداً يقابل ما يتم ضخه لها من أموال واستثمارات.
- قررت الجمعية العامة غير العادية لشركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية المنعقدة بتاريخ ٥ سبتمبر ٢٠٢٢ بجريدة الوقائع المصرية عدد ٢٢٨ في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٢ حل وتصفية الشركة مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك، وفيما يتعلق بالحفاظ على حقوق العاملين بالشركة صدرت توجيهات وزير قطاع الأعمال العام للشركة القابضة للصناعات المعدنية باتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على حقوق العاملين بالشركة، وحصولهم على جميع مستحقاتهم، مع إعطاء تعويضات العاملين الأولية الأولى في أعمال تصفية الشركة، مع استمرار أجور العاملين لحين صرف التعويضات التي سيجرى التنسيق بشأنها مع وزارة القوى العاملة، مع تطبيق القواعد نفسها التي تم تطبيقها على العاملين بشركة الحديد والصلب - إبان أعمال تصفيته - على عمال شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية.



سادساً:

المزاعم والادعاءات بشأن أوجه الإنفاق، وجدوى المشروعات القومية، ومشروع العاصمة الإدارية، ومشروع سيمنز:

فيما يتعلق بأوجه الإنفاق، وجدوى المشروعات القومية:

- أوضح السيد رئيس الوزراء خلال كلمته بالمؤتمر الاقتصادي مصر - ٢٠٢٢ أن الدولة المصرية نفذت مشروعات قومية كبرى، باستثمارات تجاوزت ٧ تريليونات جنيه، وأن أكثر من ٩٠٪ من هذه الاستثمارات تم تنفيذها بمشاركة العديد من شركات القطاع الخاص؛ التي توفر ٧٨٪ من فرص العمل.
- ومما لا شك فيه أن المشروعات القومية التي تم تنفيذها خلال السنوات السابقة ساهمت بشكل كبير في تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي إلى ما يفوق ٥٪، وعملت على خفض كبير لمعدلات البطالة لتتراجع من مستوى ١٣٪ في عام ٢٠١٣ إلى قرابة نحو ٧٪ في عام ٢٠٢١، ومكنت الاقتصاد المصري من مواجهة الأزمات الاقتصادية الراهنة، كما وفرت مستويات البنية الأساسية الممكنة للقطاع الخاص، وهو ما ترجمه كذلك تحسن ترتيب مصر في عدد من المؤشرات الدولية الخاصة بالبنية الأساسية والتنافسية والطاقة.
- تُولي الحكومة أهمية خاصة في المرحلة الحالية للمزيد من مستويات ترشيد الإنفاق الجاري، وتحفيز وزيادة مستويات الإنفاق الرأسمالي على عدد من المشروعات القومية ذات الأولوية من حيث تأثيرها على زيادة مستويات الإنتاج، وخلق المزيد من فرص العمل، وتوفير البيئة المواتية لنمو القطاع الخاص، ودعم رأس المال الاجتماعي وخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في قطاعي التعليم والصحة.

فيما يتعلق بمشروع العاصمة الإدارية:

- يتم تمويل كل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة بشكل مستقل تماماً عن الإقراض من البنوك؛ حيث يتم من خلال الاعتماد على إيرادات الشركة من حصيلة بيع الأراضي للمطورين العقاريين إلى جانب الاستثمارات في المشروع، كما أن مشروع العاصمة الإدارية نجح في إيجاد قيمة اقتصادية للأرض المقام عليها ورفع قيمتها، وأضاف قيمة اقتصادية للدولة المصرية بنحو تريليوني جنيه.
- تجاوزت معدلات الإنجاز في الحي الحكومي بالعاصمة ٩٨٪، وحي المال والأعمال، وكذلك منطقة الأعمال المركزية، والتي تضم ٢٠ برجاً منها البرج الأيقوني؛ حيث تم تنفيذ الأعمال بها بنسبة ٦٠٪، إضافة إلى الانتهاء بنسبة ١٠٠٪ من تنفيذ المدينة الرياضية، فضلاً عن استمرار أعمال التنفيذ في مدينة الفنون والثقافة، والأوبرا الجديدة، ومدينة المعرفة، ومركز مصر الثقافي الإسلامي، ومستشفى العاصمة الإدارية الجديدة، إضافة إلى الحدائق المركزية، والمدينة الأولمبية، وكذلك الخدمات التعليمية ومدارس وجامعات العاصمة الإدارية.

فيما يتعلق بمشروع سيمنز:

- حرصت الحكومة المصرية على التعاون مع شركة سيمنز الألمانية في مجال التنقل من خلال مشروع النقل الكبير، والخاص بمشروع القطار الكهربائي السريع الذي يربط بين مدينة العلمين الجديدة ومدينة العين السخنة مروراً بالعاصمة الإدارية الجديدة، وهو ما سيكون له العديد من الآثار الإيجابية على النحو التالي:
- لمشروع القطار الكهربائي السريع أهمية بالغة؛ حيث إنه يخدم أهداف التنمية، وتيسير حركة المواطنين بين مختلف أنحاء الجمهورية، حيث يبلغ طول مسار القطار الكهربائي ١٩٨٥ كم، ويتكون من ٣ مراحل؛ الأولى بطول ٦٦٠ كم، وتمتد من العين السخنة / العلمين الجديدة / مرسى مطروح / الفيوم، والثانية بطول ١١٠٠ كم، وتمتد من الفيوم / بني سويف / الأقصر / أسوان / أبو سمبل، والمرحلة الثالثة بطول ٢٢٥ كم، تربط قنا / الغردقة / سفاجا.
- يمثل المشروع توسعاً في إنشاء شبكات النقل الأخضر المستدام النظيف الصديق للبيئة، ويُعزز من التعاون مع القطاع الخاص الدولي والمحلي في المشروعات الكبرى، وفي إدارة وسائل النقل الحديثة؛ للاستفادة من خبرات الشركات العالمية في مجال الإدارة والتشغيل والصيانة.
- يحكم الدولة المصرية في تعاملها مع أي شركة محدّدات واضحة تعدّ الحاكم الرئيس للاتفاق مع أي شركة لتنفيذ أي مشروع، ويأتي في مقدمة هذه المحدّدات عنصر التكلفة، من خلال التوصل إلى عرض مالي مناسب، إلى جانب عنصر الوقت، بوضع برنامج زمني للتنفيذ يتم الالتزام به. وذلك إضافةً إلى خبرات الشركة، وجدير بالذكر ثقة الدولة المصرية فيما تملكه شركة سيمنز الألمانية من خبرة دولية في مجال تكنولوجيا النقل، كما ستقوم الشركة بتدريب المهندسين والفنيين المصريين على كل ما يخص التشغيل، علاوة على التعاون المتميز بين الشركة ومصر في مشروعات الطاقة.
- تم الاتفاق على أن تنفذ وزارة النقل المصرية خطوط السكة الحديد التي سيسير فوقها القطار الكهربائي السريع، وكذلك الجسور التي سيعبرها خلال رحلته، فضلاً عن المحطات التي سيتوقف بها بالكامل، ومباني الورشة، على أن تتحمل شركة سيمنز مسؤولية توريد القطارات وكل الوحدات المتحركة، وكذلك توريد الأنظمة.



سابعاً:

المزاعم والادعاءات بشأن قرض صندوق النقد الدولي، والزعيم بأن صندوق النقد الدولي يرى مصر في وضع اقتصادي هش، والادعاء بالإسراف في شروط صندوق النقد الدولي للموافقة على القرض:

فيما يتعلق بالزعيم بأن صندوق النقد الدولي يرى مصرفي وضع اقتصادي هش:

- من المتوقع عرض الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج إصلاحي مدعوم بتسهيل ممتد لصندوق النقد الدولي بقيمة ٣ مليارات دولار على مجلس إدارة الصندوق خلال ديسمبر ٢٠٢٢؛ مما سيتيح حصول السلطات المصرية على حزمة تمويلية خارجية إضافية وبشروط تمويلية ميسرة تبلغ نحو ٥ مليارات دولار من خلال عدد من المؤسسات الدولية والإقليمية التمويلية والتنمية الأخرى، كما يتيح القدرة على الحصول على تمويل إضافي بمليار دولار من خلال «صندوق المرونة والاستدامة» الذي تم إنشاؤه حديثاً بصندوق النقد الدولي؛ مما يؤكد أن البرنامج المصري للإصلاح الاقتصادي والمالي بكل مكوناته يحظى بدعم قوي من كل المؤسسات الدولية على نحو يساهم في توفير التمويل الميسر المناسب والمطلوب لمصر للتعامل مع احتياجاتها دون الحاجة للاقتراض من الأسواق الدولية للسندات في المدى القصير. كما أن هذه المؤسسات لا تقوم بإقراض أي دولة قبل أن تتأكد بشكل سليم من قدرة هذه الدولة على الوفاء بالتزاماتها وانتهاج هذه الدولة لسياسات الإصلاح الاقتصادي المناسبة، وذلك بعد جولات عديدة من المشاورات التفصيلية بين الجانبين.

فيما يتعلق بالادعاء بالإسراف في شروط صندوق النقد الدولي للموافقة على القرض:

- إن برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل المصري والمدعوم من صندوق النقد الدولي وغيره من كبرى المؤسسات الدولية يهدف إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، وضمان استدامة الدين العام في المدى المتوسط، والعمل على تعزيز صلابة الاقتصاد المصري وقدرته على مواجهة الصدمات الخارجية التي زادت حدتها وتكرارها على المستوى العالمي مؤخراً، ومد شبكة الأمان الاجتماعي بشكل يضمن الفاعلية والاستهداف بما يحقق أكبر قدر من الحماية للطبقات الأولى بالرعاية؛ مما يتعارض مع الادعاءات بقيام الدولة برفع الدعم نهائياً، وابتعاد الدولة عن الاقتصاد، وإتاحته بالكامل للقطاع الخاص. والعديد من الإصلاحات المتضمنة في هذا البرنامج هي بالأساس متضمنة في المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المُتبني من قبل الحكومة المصرية مسبقاً.



ثامناً:

المزاعم والادعاءات بشأن قرض صندوق النقد الدولي، والزمع بأن صندوق النقد الدولي يرى مصر في وضع اقتصادي هش، والادعاء بالإسراف في شروط صندوق النقد الدولي للموافقة على القرض:

فيما يتعلق بالإشارة إلى إعلان الهيئة العامة لقناة السويس طرح عدد من شركاتها في البورصة:

- أكدت وزارة النقل أن المواني المصرية ستظل مملوكة بالكامل للدولة وتخضع للسيادة المصرية، كما صرحت بأن إنشاء وتطوير مشروعات وزارة النقل ومنها مشروعات النقل البحري والمواني البحرية تتم بأيادي استشاريين وشركات وطنية مصرية، مع الاستعانة بالخبرات الأجنبية في مجال توفير البنية الفوقية مثل المعدات الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات ونظم الإدارة والتشغيل فقط، وذلك بالاستعانة بمشغلين متخصصين، وجذب الخطوط الملاحية لتوطين أعمالهم في مصر والمشاركة في مجال إدارة وتشغيل بعض المحطات بالمواني لمدة محددة تؤول بعدها كل البنية الفوقية التي وفرها المستثمر للدولة كما يحدث حالياً في مواني الإسكندرية والدخيلة ودمياط وسفاجا والعين السخنة، مع الاحتفاظ بملكية البنية الأساسية وكل الأصول مثل (المنشآت - أرصفة محطات - المعدات - الوحدات المتحركة) للدولة المصرية وليس للمشغل أي حقوق عليها، وأشارت إلى أن توجه الدولة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في مجال تطوير المواني المصرية يأتي في إطار تنفيذ خطة تحويل مصر إلى مركز عالمي للتجارة واللوجستيات ولمواكبة الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال النقل البحري.

فيما يتعلق بالادعاء ببطء تنفيذ مشروع تطوير منطقة قناة السويس:

- تقوم الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس بتنفيذ عدد من المشروعات الاستثمارية والاستراتيجية، ووافقت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس مؤخراً على عدد من المشروعات تتمثل في:
 - مشروع محطة متعددة الأغراض بميناء شرق بورسعيد بطول رصيف ٩٠٠ متر وساحة ٢٨٠ ألف م^٢، من خلال تحالف شركتي (سكاي - ريلانيس).
 - مشروع إقامة منطقة لوجستية لعمليات القيمة المضافة بميناء شرق بورسعيد، ويُعد هذا المشروع مشروعاً متكاملًا عن طريق الربط بسيور مع محطة الصب الجاف النظيف لتداول الحبوب والغلال، وجر البدء في إجراءات تنفيذ المحطة ومتوقع التشغيل في عام ٢٠٢٤.
 - تمّ التوقيع على عقد الأرض والخدمة مع المشغل اللوجستي العالمي "أجيليتي لوجستيك" الكويتية لإقامة مركز لوجستي متكامل بالمنطقة كشريك في رقمنة الخدمات اللوجستية بإجمالي استثمارات ٦٠ مليون دولار أمريكي، ويتوقع بدء الخدمة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٣.

- للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس جهود كبيرة في إطار جذب المزيد من الاستثمارات، وذلك من خلال تحسين الحوافز المالية بالمنطقة عبر تطوير الإطار التنظيمي والتشريعي للمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة.
- إطلاق حملة إعلامية للتعريف بالمنطقة الاقتصادية والترويج لها على نطاق عالمي بالتعاون مع إحدى الشركات المتخصصة؛ حيث رفعت بورصة ناسداك الأمريكية خلال نوفمبر ٢٠٢٢ على واجهات مبناها الشهير في ميدان تايمز سكوير بحي مانهاتن في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية فيلمًا تعريفياً للمشروعات القائمة داخل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس وموانئها التابعة، وكذلك مشروعات الوقود الأخضر المستهدف انطلاقها من المنطقة.

فيما يتعلق بالزعم باتخاذ السفن مسارات بديلة لقناة السويس:

- نفت هيئة قناة السويس ما تداوله بعض المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي من أنباء بشأن اتخاذ السفن مسارات بديلة لقناة السويس؛ نتيجة قرار رفع رسوم العبور بالقناة اعتباراً من يناير ٢٠٢٣، مُشددةً على أن الهيئة تطبق استراتيجية تسعيرية وتسويقية متوازنة ومرنة تحقق المصالح المشتركة مع عملائها، وتراعي الظروف الاقتصادية العالمية ومتغيراتها عبر آليات واضحة لمواكبة سياساتها التسعيرية، من خلال تقدير رسوم عبور السفن اعتماداً على الوفر المتناسب مع الرسوم الذي تحققه القناة للسفن العابرة؛ لضمان الحفاظ على ريادة القناة وجعلها الاختيار الأمثل والأسرع والأقصر للعملاء، والأقل تكلفة مقارنةً بالطرق المنافسة.
- أوضحت هيئة قناة السويس أن قرار زيادة رسوم عبور القناة يأتي في ضوء المتغيرات السوقية لقطاع النقل البحري، والتي تشهد استمرار ارتفاع فئات التأجير الزمني اليومي لمعظم أنواع السفن وتوقعات استمرارها خلال عام ٢٠٢٣، وكذلك ارتفاع معدلات التضخم العالمي التي أدت إلى زيادة تكاليف التشغيل والصيانة وتقديم الخدمات الملاحية بالقناة.





تاسعًا:

المزاعم والادعاءات بشأن تراجع أوضاع البورصة المصرية:

فيما يتعلق بالإشارة إلى إعلان الهيئة العامة لقناة السويس طرح عدد من شركاتها في البورصة:

- أكد السيد رئيس الوزراء في سبتمبر ٢٠٢٢ أن برنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات المملوكة للدولة من خلال سوق الأوراق المالية ضمن أولويات عمل الحكومة خلال المرحلة المقبلة في إطار تنفيذها للتكليفات الرئاسية بشأن الحزمة العاجلة للإصلاح الاقتصادي التي تتضمن تعزيز مشاركة القطاع الخاص في إجمالي الاستثمارات لتصل إلى ٦٥٪.
- أكد رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية في سبتمبر ٢٠٢٢، أن الفترة المقبلة ستشهد استكمال تنفيذ جهود تطوير سوق الأوراق المالية بالتنسيق والتعاون مع جميع الأطراف من خلال ما يلي:
 - تحسين جودة إفصاحات الشركات المقيد لها أوراق مالية بجدول البورصة المصرية.
 - رفع كفاءة مديري علاقات المستثمرين.
 - استكمال جهود الترويج لجذب شركات جديدة ومستثمرين جدد؛ لتعزيز سيولة وتداولات السوق.
 - تنسيق كامل مع الهيئة العامة للرقابة المالية؛ لدفع جهود تعزيز سيولة وتداولات السوق المصرية، إلى جانب العمل على تطوير وتفعيل الآليات والمنتجات المالية التي تسهم في زيادة كفاءة وتنافسية السوق.
 - حازت البورصة المصرية على اهتمام الدولة كأداة لجذب استثمارات أجنبية وسيولة دولارية من شأنها أن تساهم في تعافي الاقتصاد المصري. وتستهدف الحكومة تنشيط سوق المال المصرية، وتعزيز أداء البورصة المصرية في ظل الاضطرابات التي تشهدها الأسواق العالمية؛ بسبب التداعيات السلبية للأزمات العالمية الراهنة، وذلك من خلال عدة خطوات ببناء تتضمن العمل على محورين متوازيين:
 - ١ - استراتيجية تنمية سوق المال.
 - ٢ - الإعلان والتوسع في برنامج الطروحات الحكومية.

فيما يتعلق باستراتيجية تنشيط سوق المال:

- تضمنت استراتيجية تنشيط سوق المال العديد من الأهداف الاستراتيجية من أهمها:
 - زيادة أعداد المستثمرين المحليين والأجانب الأفراد والمؤسسات.
 - زيادة الوزن النسبي لمصر في المؤشرات الدولية للأسواق الناشئة.
 - زيادة أعداد الشركات المقيمة بالبورصة.
 - تعزيز إمكانات إدارة المخاطر لدى شركات السمسرة.
 - تعزيز دور البورصة المصرية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
 - تعزيز إمكانات إدارة المخاطر لدى شركات السمسرة، مع إتاحة آليات جديدة لتواكب التطور العالمي.
- تستهدف خطة عمل الحكومة تنفيذ استراتيجية متكاملة لتنشيط سوق المال من خلال تنفيذ ٢٠ إجراءً، والتي من أهمها تعديل المادة ٤٤ من قواعد قيد الأوراق المالية المنظمة لاستحواذ الشركات المقيمة على شركات غير مقيمة، وإضافة مادة جديدة؛ لتيسير القيد بما يسمح للمستثمرين المؤهلين بالتداول عليها.

فيما يتعلق ببرنامج الطروحات الحكومية:

- تستهدف الحكومة العمل على التفعيل والتوسع في برنامج الطروحات الحكومية؛ لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية، ومن أهمها:
 - تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها، وتحسين بيئة التداول، وزيادة المعروض من الشركات المقيدها لها أوراق مالية.
 - توفير سيولة من النقد الأجنبي خلال فترة قصيرة.
 - إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها.
 - زيادة قيمة رأس المال السوقي للبورصة المصرية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تستهدف خطة عمل الحكومة تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية من خلال عدة إجراءات من أهمها إعداد تصور محدّث لبرنامج الطروحات، وإدراج شركات الخدمة الوطنية بالبرنامج، ووضع برنامج زمني واضح للشركات المزمع طرحها.
- برنامج طرح أسهم عدد من الشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم فيها، من أجل توسيع قاعدة الملكية، ويقوم صندوق مصر الفرعي للطروحات - الذي يقوم على تأسيسه "صندوق مصر السيادي" - بإدارة عملية طرح لبعض الشركات المملوكة للدولة بالبورصة المصرية أو على مستثمر استراتيجي.



عاشراً:

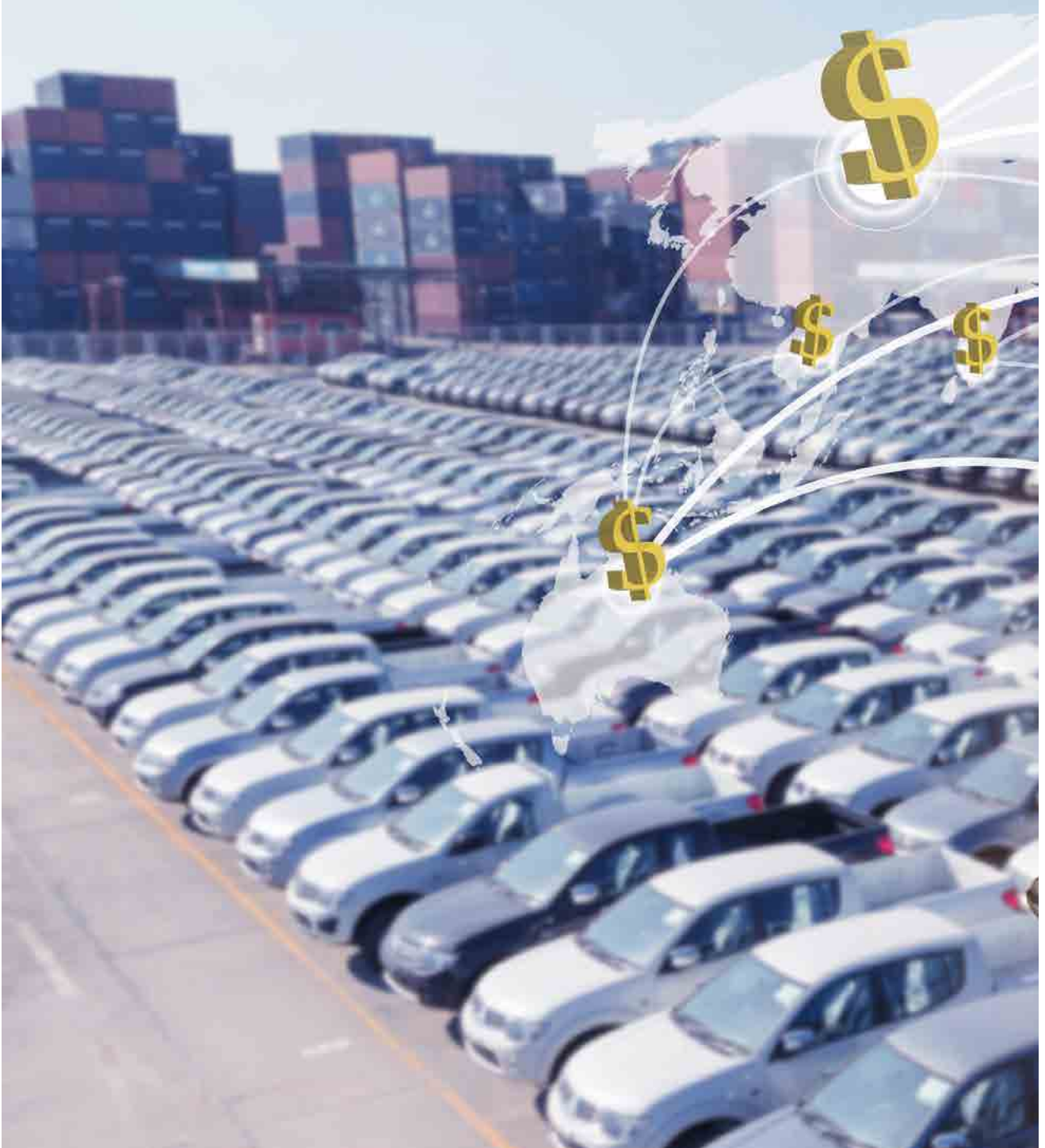
المزاعم والادعاءات بالإشارة إلى ارتفاع أسعار السيارات، والزعم بارتفاع سعر الدولار الجمركي:

فيما يتعلق بالإشارة إلى ارتفاع أسعار السيارات:

- أعلن رئيس جهاز حماية المستهلك في نوفمبر ٢٠٢٢ عن حل مشكلة أسعار السيارات قريباً، مشيداً بقرار مجلس الوزراء بمنح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، وأن هذا القرار سيؤثر بشكل إيجابي كبير على السوق، وأضاف رئيس جهاز حماية المستهلك أنه ستم العودة للأسعار الأصلية للسيارات؛ حيث أرجع سبب ارتفاع أسعار السيارات إلى الفجوة الكبيرة بين الطلب المتزايد والعرض المحدود.
- أصدر الدكتور مصطفى مدبولي قراراً رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٢ بشأن القواعد المنفذة لأحكام قانون منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية عدد (٤٥) مكرر (أ) بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢، ونص القرار على أنه يحق للمصري الذي له إقامة قانونية سارية في الخارج استيراد سيارة ركوب خاصة واحدة لاستعماله الشخصي معفاة من الضرائب والرسوم التي كان يتعين أدائها للإفراج عن السيارة طبقاً للشروط والأحكام الواردة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ٢٠٢٢ بشأن منح بعض التيسيرات للمصريين المقيمين في الخارج، وذلك مقابل سداد المبلغ النقدي المستحق وفقاً للجدول المحددة في هذا الشأن، على أن يحول من الخارج لصالح وزارة المالية في الحساب المصرفي المنصوص عليه في هذا القرار.
- ويحظر القرار استيراد السيارات ذات المواصفات غير المسموح بالترخيص بتسييرها في البلاد كالسيارات ذات المقود على الجانب الأيمن، والسيارات ذات التجهيزات والإعدادات المحظورة التي لا يمكن فصلها عن السيارة دون تلف أو إضرار بها، وذلك كله طبقاً للقرارات واللوائح ذات الصلة المطبقة لدى كل من وزارة الداخلية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات.
- سترتب على هذا القرار زيادة الحصيلة الدولارية؛ حيث أشار القرار إلى أنه يُفتح حساب مصرفي بالدولار الأمريكي باسم وزارة المالية بالبنك الأهلي المصري برقم (١٧٣١٠١٦٧)، يُحول عليه المبلغ النقدي المستحق عن السيارة بالعملة الأجنبية عند استيفاء إجراءات التسجيل الأولى عبر المنصة وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القرار، كما يُحول عليه مقدار ما قد يطرأ من زيادة على المبلغ النقدي المستحق نتيجة إعادة التسوية.
- وفي شأن تحويل المبلغ النقدي المستحق، أورد القرار أنه فور تسجيل السيارة وتحديد المبلغ النقدي المستحق وفقاً لما نصّ عليه في هذا الشأن، يصدر للطالب عبر المنصة أمر دفع بالمبلغ النقدي المستحق ليقوم الطالب بتحويله إلى الحساب المصرفي خلال أربعة أشهر من تاريخ العمل بأحكام هذا القرار، ثم تعبئة بيانات التحويل ورفع المستند الدال عليه إلكترونياً على المنصة.

فيما يتعلق بالزعم بارتفاع سعر الدولار الجمركي:

- نفت وزارة المالية المصرية صدور قرار برفع أسعار الدولار الجمركي، وأكدت أنه لا صحة لرفع أسعار الدولار الجمركي، وأن المنشورات المتداولة على مواقع التواصل الاجتماعي لا أساس لها من الصحة، وأنه لا يوجد الآن ما يسمى الدولار الجمركي (بعد التخفيض الأخير لقيمة الجنيه المصري مقابل الدولار في نهاية أكتوبر من عام ٢٠٢٢ في سياق قيام الحكومة باتخاذ قرار بتحرير سعر صرف الجنيه المصري) حتى تقوم وزارة المالية أو مصلحة الجمارك برفعه أو خفضه.





حادي عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن تعامل الدولة مع الأزمة الاقتصادية، والزمع باعترام الحكومة إلغاء الدعم التمويني على عدد من السلع الأساسية، والادعاء بتخلي الحكومة عن دعم الخبز، والزمع بارتفاع أسعار رغيف الفينو، والادعاء بأن الدولة لا توفر مناخ استثمار جاذباً للمستثمر الأجنبي والمحلي:

فيما يتعلق بالزمع باعترام الحكومة إلغاء الدعم التمويني على عدد من السلع الأساسية:

- نفت وزارة التموين والتجارة الداخلية في أكتوبر ٢٠٢٢ الزعم باعترام الحكومة إلغاء الدعم التمويني على عدد من السلع الأساسية؛ حيث إنه لم يتم إصدار أي قرارات بهذا الشأن مُشددةً على استمرار الدعم التمويني، وانتظام صرفه لأصحاب البطاقات التموينية بشكل طبيعي دون أي تغيير، وبما يعادل القيمة المخصصة لهم من الدعم، والبالغ قيمتها ٥٠ جنيهاً شهرياً لكل فرد مقيد بالبطاقة التموينية.
- أكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية أنه منذ شهر سبتمبر ٢٠٢٢ تمّ صرف الدعم الاستثنائي المقرر على البطاقات التموينية للأسر الأولى بالرعاية ولمدة ٦ أشهر، والذي يتم صرفه في صورة حزمة من السلع التموينية؛ حيث تتراوح قيمته من ١٠٠ و ٢٠٠ إلى ٣٠٠ جنيه حسب أعداد الأسر المقيدة بكل بطاقة تموينية.
- شددت وزارة التموين على توافر السلع الغذائية وغير الغذائية بالمنافذ التموينية بأسعار أقل من مثيلاتها في الأسواق، مُشيرةً إلى أنه جارٍ شن حملات تفتيش دورية على الأسواق؛ لمنع أي تلاعب بالأسعار أو ممارسات احتكارية.
- جدير بالذكر أنه يستفيد من منظومة دعم السلع التموينية ٦٤ مليون مواطن، وتمّ إصدار قرار لتنظيم صرف السلع التموينية للمواطنين من أصحاب بطاقات الدعم التمويني، كما تمّ البدء في طباعة (٢٥٦) ألف بطاقة بعد التحقق، بالتنسيق مع الجهات المختصة، من أحقية أصحابها، وبدء توزيعها بالتعاون مع هيئة البريد، وسيتم استكمال طباعة وتوزيع باقي الـ (٥٠٠) ألف بطاقة للمستحقين تباعاً، كما تمّ حصر المناطق الأكثر احتياجاً على مستوى الجمهورية، بهدف توفير الكراتين الغذائية للمواطنين المستحقين بها، بالتنسيق بين الوزارات المعنية.

فيما يتعلق بالادعاء بتخلي الحكومة عن دعم الخبز:

- نفت وزارة التموين والتجارة الداخلية رفع سعر رغيف الخبز المدعم، مؤكدةً أنه لم يتم إصدار أي قرارات في هذا الشأن، مُشددةً على استمرار نظام صرف رغيف الخبز المدعم للمواطنين على بطاقات التموين بخمسة قروش فقط دون أي زيادات، على أن تتحمل الدولة فارق التكلفة الإنتاجية، وكذلك فارق الزيادة في أسعار القمح المحلي والمستورد في ظل أزمة الغذاء العالمية، مُشيرةً إلى شن حملات رقابة دورية على جميع المخابز، لضمان مطابقة الخبز المدعم لكافة معايير الجودة، مع تطبيق العقوبات والغرامات المقررة على المخالفين.

- تستمر الحكومة في تبني حزم للحماية الاجتماعية واسعة التغطية، ومن أهمها الاستمرار في دعم الخبز، والإبقاء على سعره للمستهلك على الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية، وتحمل الدولة الفرق في التكلفة الإنتاجية، والذي يستفيد منه ٧١ مليون مواطن.
- أوضحت وزارة التموين والتجارة الداخلية أنه يتطلب لإنتاج رغيف الخبز نحو ٨,٥ ملايين طن قمح سنويًا، موزعة بين نحو ٤ ملايين طن قمح يتم توفيرها محليًا واستيراد ٤,٥ ملايين طن من الخارج، منبهةً إلى حدوث زيادة في المخصص لإتاحة القمح المحلي بنحو ٥ مليارات جنيه؛ نتيجة ما تم إقراره من زيادات لأسعار توريد القمح المحلي عما كان عليه خلال الموسم، وبعد اعتماد الموازنة العامة للدولة بنحو ١٠٠٠ جنيه زيادة في سعر الطن.
- أشارت وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أن متوسط سعر استيراد طن القمح طبقًا للموازنة العامة للدولة يصل إلى ٣٠٠ دولار للطن، ولكن مع ما حدث من أزمات عالمية حالية وصل متوسط استيراد طن القمح إلى ٤١٨ دولارًا للطن أي بزيادة تصل إلى ١١٨ دولارًا للطن.
- تكلفة الدولة، وفقًا لوزارة التموين والتجارة الداخلية، لإنتاج رغيف الخبز المدعم تصل إلى ٧١ مليار جنيه؛ لضمان استمرار ضخ مختلف الكميات المطلوبة من رغيف الخبز، والحفاظ على سعره المدعم "خمسة قروش"، وتمثل تلك التكلفة في ٢٠ مليار جنيه تمثل تكلفة فرق الزيادات الطارئة، بالإضافة إلى نحو ٥١ مليار جنيه المخصصة لدعم رغيف الخبز في الموازنة العامة للدولة، وتقوم الدولة بإنتاج ما بين ٢٥٠ إلى ٢٧٠ مليون رغيف/ يوم، أي ما يصل إلى ٩٣ مليار رغيف سنويًا.
- أوضحت وزارة التموين والتجارة الداخلية أنه طبقًا لمتوسطات أسعار القمح حاليًا وعالميًا، فإن تكلفة رغيف الخبز كان ينبغي أن تصل إلى ٨٥ قرشًا للرغيف، كما أنه طبقًا لتكلفته بالموازنة العامة للدولة الحالية كان ينبغي أن يصل إلى ٦٥ قرشًا للرغيف.

فيما يتعلق بالزعم بارتفاع أسعار رغيف الفينو؛

- أشارت وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أنها قادرة على الاستمرار في تقديم الدقيق المدعم للمخابز السياحية لإنتاج "رغيف الفينو"، و"رغيف الخبز السياحي" في حالة الحاجة إلى ذلك؛ لضمان توفير واستقرار متطلبات المواطنين من هذه المنتجات.
- أكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية أهمية استمرار المتابعة لمختلف عمليات الإنتاج، وزيادة منافذ بيع مختلف السلع والمنتجات مع تطبيق أدوات الرقابة الحقيقية، وذلك بما يضمن استقرار الأسواق، مشيرةً إلى أن هناك أسعارًا عادلة لمختلف السلع والمنتجات، مؤكدة أهمية استمرار التعاون بين مختلف الجهات المعنية؛ للتعامل مع أي نوع من أنواع حجب السلع، أو عرضها بطريقة غير واضحة، منبهةً إلى قنوات التواصل العديدة التي يمكن للمواطن الإبلاغ عن شكواه من خلالها، ومنها الموجودة بالوزارة، وكذلك شكاوى مجلس الوزراء وجهاز حماية المستهلك.

فيما يتعلق بالادعاء بأن الدولة لا توفر مناخ استثمار جاذباً للمستثمر الأجنبي والمحلي؛

● تركز الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال العديد من الإجراءات والتي يتمثل أهمها في:

- ١ - تفعيل قرارات مجلس الوزراء بشأن الرخصة الذهبية، وتفعيل منح حوافز قانون الاستثمار.
- ٢ - إتاحة نموذج تقديم إلكتروني للرخصة الذهبية، وإتاحة دليل المستثمر للرخصة الذهبية باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى اللغة العربية.
- ٣ - العمل على إعادة صياغة الدور المنوط بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بصورة تُعزِّز من دورها وبما يُمكنها من الاضطلاع بأدوار محورية في سبيل الارتقاء بالمناخ الاستثماري في مصر، والعمل على تذليل كل العقبات التي تُواجه المُستثمرين بالتسيق مع جميع الجهات المعنية عبر كل مراحل المشروع.
- ٤ - توجيه وزارتي المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لمراجعة كل الرسوم المفروضة على المستثمرين داخل القطر المصري، على أن تتم إفادة رئيس مجلس الوزراء بما تم التوصل إليه من نتائج، ليتم التوجيه الفوري لكل مؤسسات الجهاز الإداري للدولة بما هو مناسب في هذا الشأن، على أن يتم تفعيل القرار الصادر عن مجلس الوزراء بعدم قيام أي جهة في الجهاز الإداري للدولة بفرض أي رسوم جديدة على المستثمرين دون الحصول على موافقة مُسبقة من مجلس الوزراء، وذلك بما يكفل قدرة المستثمرين في التعامل مع تلك الزيادات والحفاظ على إنتاجية وتنافسية القطاعات المختلفة.
- ٥ - أهمية وضوح وشفافية المعايير التي يتم على أساسها منح التراخيص والموافقات، ووضع حدود زمنية إلزامية لكل جهة حكومية.
- ٦ - تشكيل لجنة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ووزارة العدل، والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للتباحث مع اللجنة الاقتصادية بمجلس النواب المصري لمراجعة التشريعات المُرتبطة بالاستثمار؛ للوقوف على أهم ما حققته من نتائج، ودراسة إمكانية تحديث بعض بنودها بما يتماشى مع أهداف الدولة المصرية الرامية إلى خلق مناخ استثماري تنافسي في مصر، مع ضرورة الحد من القوانين والتشريعات والقرارات المعوقة للاستثمار، علاوة على ضرورة مراجعة التشريعات المتعلقة بالإعفاءات، وكذلك الحوافز الممنوحة للمستثمرين، ومدى اتساقها مع اتفاقيات التجارة العالمية.
- ٧ - تيسير المسائل الإجرائية والاستفادة من الدروس المستفادة من واقع تجربة المناطق الاقتصادية الخاصة التي اتسمت بالنجاح من حيث القدرة على جذب الاستثمار، وتكليف الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بتعديل قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، إلى جانب إعادة النظر في القوانين التي تحكم تصفية الشركات والخروج من الأسواق، ومنظومة التعامل الجنائي مع منشآت الأعمال، وقانون العمل في مصر، لا سيما فيما يتعلق بربط الأجر بالإنتاجية، وتعزيز قدرة مؤسسات الأعمال على توفير العمالة المدربة والمؤهلة بما يسهم في مجمله في تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- ٨ - تبني نهج تشاركي في طرح أية تعديلات قانونية أو تنظيمية مقترحة من قبل الجهات المعنية للحوار الواسع مع أصحاب المصلحة على غرار ما تم تبنيه خلال مراحل صياغة وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول للحصول على مرئياتهم بشأن تلك التعديلات وأخذها بعين الاعتبار قبل إنفاذها، إضافة إلى استطلاع آراء المستثمرين بشكل مستمر، والتعرف على المشكلات التي تواجههم ومناقشتها، وخاصة تلك المتعلقة بالتوسعات وزيادة رؤوس الأموال.
- ٩ - التوسع في إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق اللوجستية وخاصة في الصعيد.
- ١٠ - إطلاق حملة ترويجية للحوافز الاستثمارية التي تقدمها الدولة المصرية، ومقارنة تلك الحوافز بالحوافز المقدمة من الدول المنافسة.
- ١١ - توجيه وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، وبالتنسيق مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، للعمل على تشكيل هيئة تنسيقية مٌجمعة ممثلة للشركات الناشئة في مصر للعمل على سرعة الاستجابة للتحديات والعقبات التي تواجه تلك الشركات وإيجاد حلول فورية لها.
- ١٢ - إنشاء صندوق فرعي تابع لصندوق مصر السيادي للاستثمار في الشركات الناشئة؛ لما لها من أهمية في تحقيق التنمية للاقتصاد المصري.
- ١٣ - فتح قنوات اتصال فعّالة بين المصريين بالخارج والجهات الحكومية ذات الصلة في مصر؛ لضمان الحصول على كل المعلومات والوقوف على المستجدات في مجال الأعمال، وكذلك التعرف عن قرب على الفرص الاستثمارية في المجالات المختلفة، وخاصة الموجهة للشركات، والمشروعات الناشئة.
- ١٤ - توطين تمويل التنمية المستدامة بمزيد من الاستثمارات، من خلال الاعتماد على التمويل المحلي، على سبيل المثال في مشروعات البنية التحتية في المحافظات عوضاً عن المزيد من الاقتراض خاصة في ظل السياسة النقدية التقييدية التي ينتهجها معظم البنوك المركزية حالياً.
- ١٥ - تم تعليق الضريبة على القيمة المضافة المستحقة على الآلات والمعدات الواردة من الخارج للمصانع والوحدات الإنتاجية لاستخدامها في الإنتاج الصناعي.
- ١٦ - تم تفعيل كل حوافز الاستثمار سواء الضريبية أو غير الضريبية، والتي شملت (الحوافز الخاصة بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وكذلك الحوافز الإضافية بالقانون نفسه-الحوافز الخضراء- حوافز الاستثمار بالقطاع الصحي-حوافز صناعة السيارات).
- ١٧ - جار استصدار حوافز للمشروعات الاستثمارية العاملة بصناعات جديدة وفي مناطق جغرافية محددة.



ثاني عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن أوضاع منظومة القمح، والزعم بندرة في القمح الحر بالأسواق؛ بسبب عدم الإفراج عن الأقمح الموجودة في المواني:

- تواصل الدولة تحفيز المزارعين على إنتاج السلع الأساسية لرفع مستويات الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع وعلى رأسها القمح بما يخفض من معدلات التضخم، ويسهم في السيطرة على معدلات الأسعار، من خلال:
 - ١ - تقديم حوافز إضافية لتشجيع المزارعين على توريد القمح لموسم ٢٠٢٢؛ لتشجيع جميع المنتجين على تسليم (١٢) إردباً من محصول القمح لجهات التسويق عن كل فدان كحد أدنى.
 - ٢ - زيادة المساحة المزروعة من القمح لتبلغ (٣,٧) ملايين فدان في ٢٠٢٢، مقابل (٣,٤) ملايين فدان في ٢٠١٤، بنسبة زيادة (٤,٧٪).
 - ٣ - زيادة عدد الصوامع لتبلغ (٧٤) صومعة في ٢٠٢٢، مقابل (٤٠) صومعة عام ٢٠١٤، بنسبة زيادة (٨٥٪)، فضلاً عن زيادة السعة التخزينية للقمح بنسبة (٣,١٨٣٪)؛ حيث بلغت (٣,٤) ملايين طن عام ٢٠٢٢، مقابل (١,٢) مليون طن عام ٢٠١٤.
 - ٤ - تحديد وزن الإردب من القمح بـ (١٥٠) كيلوجراماً فقط بدلاً من (١٥٥) كيلوجراماً؛ مما يوفر (٥) كيلوجرامات قمح في كل إردب لمصلحة الفلاح.
 - ٥ - زيادة عدد نقاط استلام القمح؛ حيث تمت إضافة (٤٥) نقطة لاستلام القمح عام ٢٠٢٢، ليصل الإجمالي إلى (٤٥٠) نقطة.
 - ٦ - وقد أسهمت الإجراءات سائلة الذكر في ارتفاع نسب توريد القمح هذا العام لتصل إلى (٤,٢) ملايين طن، وهي نصف الكمية المنتجة بمصر هذا العام، بما يُشير إلى أن عمليات التوريد هذا العام تمثل نقلة كبيرة في استجابة المزارعين لتوريد القمح المحلي.
 - ٧ - الإعلان مبكراً عن سعر توريد القمح قبل زراعته لأول مرة؛ تنفيذاً لسياسة الزراعة التعاقدية؛ حيث تم رفع سعر القمح لـ (١٠٠٠) جنيه كسعر استرشادي للإردب للموسم المقبل "توريدات عام ٢٠٢٣".



ثالث عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة والمواد التموينية في مصر، والإشارة إلى نقص الأعلاف في صناعة الدواجن وارتفاع أسعارها، والادعاء بفشل مشروع البتلو، والتخوف من حدوث نقص شديد في مخزون البن في مصر، والزعيم بنقص مخزون الشاي بالأسواق، والإشارة إلى ارتفاع أسعار الأرز والزيت والسكر:

فيما يتعلق بالإشارة إلى نقص الأعلاف في صناعة الدواجن وارتفاع أسعارها:

- أزمة نقص الأعلاف في صناعة الدواجن هي نتاج التداعيات السلبية للأزمة العالمية، والتي طالت العديد من السلع والمنتجات الأخرى وليس فقط الأعلاف المخصصة لهذه الصناعة؛ حيث تستحوذ روسيا وأوكرانيا على ثلث صادرات الحبوب في العالم وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، كما تعد أوكرانيا من بين أهم الدول التي تقوم مصر باستيراد الذرة منها.
- تواصلت الحكومة مع البنك المركزي ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي لإيجاد آلية عاجلة للتحرك السريع لاحتواء هذه الأزمة وفق الإمكانيات المتاحة.
- تم التنسيق مع البنك المركزي لسرعة الإفراج عن أكبر قدر ممكن من الأعلاف من أجل دعم صناعة الدواجن.
- أوضحت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي اهتمام الدولة بدعم التوسع في الإنتاج الداجني بغرض إنتاج اللحوم والبيض؛ لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير للخارج، من خلال تخصيص ٩ مناطق بأربع محافظات للاستثمار الداجني على مساحة ١٩ ألف فدان، بالإضافة إلى ١٣ موقعاً تابعاً للهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، إلى جانب الحصول على موافقات الجهات المعنية بالدولة على إقامة مشروعات الدواجن بهذه المناطق لتيسير على المستثمرين.
- وأشارت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي إلى أنه تم توفير تمويل في شكل قروض ميسرة بفائدة ٥٪ لدعم صغار المربين لرفع كفاءة مزارعهم وتحويلها من نظام التربية المفتوح إلى نظام التربية المغلق؛ لتحسين العائد الاقتصادي، وزيادة إنتاج مزارعهم، ولتسهيل الإجراءات تم عقد بروتوكولات مع البنك الأهلي المصري والبنك الزراعي المصري، والاتحاد العام لمنتجي الدواجن؛ لتوفير الدعم اللوجستي والفني لصغار المربين.
- تم دعم صناعة الدواجن بتخفيض أسعار الكهرباء، ومساواة مشروعات الإنتاج الداجني المختلفة بأسعار الكهرباء بالنشاط الزراعي، فضلاً عن حماية الصناعة المحلية.
- قدمت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي التيسيرات لإتمام التعاقد على توفير محصول الذرة الصفراء المنتجة محلياً من خلال تفعيل نظام الزراعة التعاقدية؛ حيث تمت زراعة مساحات كبيرة من هذا المحصول لتوريدها لاتحاد منتجي الدواجن ومصانع الأعلاف، وغيرها الكثير من إجراءات دعم هذه الصناعة الحيوية.
- أكد نائب محافظ البنك المركزي أنه تم الإفراج عن ١٢٢ ألف طن فول صويا بقيمة إجمالية وصلت إلى ٨٥ مليون دولار، كما تم الإفراج عن شحنة الذرة الصفراء بقيمة ٤٠ مليون دولار منذ أول شهر أكتوبر ٢٠٢٢ وحتى ١٦ أكتوبر ٢٠٢٢.

- أكدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أنه تمَّ الإفراج خلال الأسابيع الثلاثة الماضية (أسبوع نهاية أكتوبر ٢٠٢٢ وأُسبوعين من نوفمبر ٢٠٢٢) عن ٤٩٨ ألف طن منهم ٣٧٤ ألف طن ذرة، ١٢٤ ألف طن فول صويا، وإضافات أعلاف بإجمالي نحو ٢٣٨ مليون دولار.
- وجه رئيس مجلس الوزراء وزيرَ الزراعة واستصلاح الأراضي ونائب محافظ البنك المركزي بأن يكون هناك تنسيق أسبوعي مع الاتحاد العام لمنتجي الدواجن على كمية محددة من الأعلاف يتم الإفراج عنها أسبوعيًا حتى يتسنى إحداث الاستقرار المطلوب للأسواق، مع ضرورة وضع آلية لمراقبة توزيع الكميات التي سيتم الإفراج عنها أسبوعيًا.
- كما وجه رئيس مجلس الوزراء بالعمل على التوسع في الزراعة التعاقدية، خاصة محصول فول الصويا، مشيرًا إلى توافر تقاوي تكفي لزراعة نحو ١٥٠ ألف فدان، وبالتالي يجب أن يتم تشجيع المزارعين على التوسع في زراعته.

فيما يتعلق بالادعاء بفشل مشروع البتلو:

- أكدت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي أن المشروع القومي للبتلو من المشروعات القومية التي قامت بها الدولة المصرية لتحقيق الأمن الغذائي، وأيضًا مشروع مليون رأس ماشية، ومشروع تحسين السلالات والمشروعات الخاصة بسلاسل القيمة مثل إنشاء مراكز تجميع الألبان، والتوسع في تطوير مراكز التحسين الوراثي والتلقيح الاصطناعي، فضلًا عن إنشاء المزارع السمكية مثل بركة غليون، ومشروع الفيروز للاستزراع السمكي ببيور سعيد.
- نفت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الادعاءات الخاصة بفشل المشروع القومي لإحياء البتلو في زيادة الإنتاج الحيواني، مؤكدةً أنه لا صحة لفشل المشروع القومي لإحياء البتلو في زيادة الإنتاج الحيواني، مُشددةً على أن المشروع القومي لإحياء البتلو يعد أحد مشروعات الدولة العملاقة للإنتاج الحيواني، والذي نجح في زيادة رؤوس الماشية والألبان بالأسواق، إلى جانب المساهمة في تخفيض معدلات الاستيراد، مُوضحةً أن إجمالي عدد المستفيدين من المشروع منذ بدايته في عام ٢٠١٧ وحتى يوليو ٢٠٢٢ بلغ ٤١ ألف مستفيد من صغار المربين بمختلف المحافظات، تم تمويلهم لتربية وتسمين ٤٦١ ألف رأس من الماشية بتكلفة ٧ مليارات جنيه.
- يسهم المشروع في تقديم قروض مُيسرة لصغار المربين لشراء عدد من رؤوس المواشي والاستفادة منها؛ لتحقيق عدة منافع للمربي ولل سوق المحلية التي سيتوافر فيها إنتاج المشروع من اللحوم الحمراء، وبالتالي يعود ذلك بالنفع على المواطن الذي ستطرح له اللحوم الحمراء بأسعار مناسبة، كما نجح المشروع في المحافظة على الثروة الحيوانية من الإهدار نتيجة قرار منع ذبح أي رأس ماشية يقل وزنها عن ٤٠٠ كيلو جرام على الأقل، بما يسهم في إنتاج من ٤ إلى ٥ أضعاف مقارنةً بعدد الرؤوس خارج المشروع.

فيما يتعلق بالتخوف من حدوث نقص شديد في مخزون البن في مصر:

- تُهدد أزمة المناخ جزءاً كبيراً من محاصيل البن الآن، بدول أمريكا اللاتينية خاصةً البرازيل وكولومبيا أكثر الدول في العالم المنتجة للبن؛ حيث تعاني الدول من نقص في الإنتاج في الآونة الأخيرة؛ مما أدى إلى ارتفاع الأسعار؛ بسبب سوء الأحوال الجوية وموجات الصقيع الاستثنائية في البرازيل، والتي تعد أكبر دولة موردة لحبوب البن في العالم.
- مصر تستورد ١٠٠٪ من استهلاكها للبن، وتعتمد مصر في واردات البن على دول (كولومبيا، وإندونيسيا، ولبنان، والهند، وإثيوبيا، والبيرو، وجواتيمالا) بجانب البرازيل.
- ٣٪ معدل ارتفاع استهلاك مصر من البن سنوياً وفقاً لإحصاءات منظمة البن العالمية؛ حيث بلغ استهلاك مصر من البن خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ نحو ٧٦,٧ ألف طن، مقارنةً بنحو ٧٤,٥ ألف طن خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠.
- أكد رئيس شعبة البن بالغرفة التجارية في ٨ نوفمبر ٢٠٢٢ على أن الموجود في المواني من "بن" سيغطي السوق المصرية، ولا داعي للقلق أو الخوف أو الشائعات التي تستهدف السوق المصرية.

فيما يتعلق بالزعم بنقص مخزون الشاي بالأسواق:

- أكد رئيس شعبة المواد الغذائية بغرفة الجيزة التجارية في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٢ أنه توجد وفرة ومخزون استراتيجي من الشاي يكفي لمدة عام، كما أنه يوجد في مصر ما يزيد على ١٠٠ نوع شاي.

فيما يتعلق بالإشارة إلى ارتفاع أسعار الأرز والزيت والسكر:

- اقتصادياً يعد أكثر الأسباب تأثيراً في ارتفاع أسعار أي سلعة هو نقص المعروض مع زيادة الطلب، وهو ما يتنافى مع توفر احتياطي استراتيجي من مختلف السلع الأساسية، وذلك كما أوضحت وزارة التموين والتجارة الداخلية كما يلي:
- تحرص الحكومة على المتابعة المستمرة مع وزارة التموين والتجارة الداخلية لموقف أرصدة السلع الأساسية، وتأكيد ضرورة توافر مخزون استراتيجي آمن في ظل التحديات العالمية الراهنة.
- أكدت وزارة التموين والتجارة الداخلية توفر احتياطي استراتيجي آمن من مختلف السلع الأساسية، موضحةً أن الاحتياطات من القمح تكفي لـ ٥ أشهر، والسكر التمويني ٤,٥ أشهر، علمًا بأن موسم توريد قصب السكر وبنجر السكر سيبدأ اعتباراً من يناير- فبراير ٢٠٢٣، والزيت ٤,٨ أشهر، والدواجن المجمدة ٤,٨ أشهر، واللحوم الحية ١٢,٦ شهراً، والمكرونات ٥,٨ أشهر، والأرز ٥,٥ أشهر.

- أشارت وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى أنه تتم متابعة يومية مع رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي؛ لزيادة معدل الإفراج عن الخامات اللازمة لاستمرار عمليات الإنتاج؛ ضماناً للحفاظ على الأسعار.
- أصدرت وزارة التموين والتجارة الداخلية لمنع احتكار السوق قراراً وزارياً بجريدة الوقائع المصرية العدد ٢٥٧ تابع (ب) بتاريخ ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢ بشأن ضوابط وإجراءات التعامل مع سلعة الأرز باعتبارها من المنتجات الاستراتيجية؛ حيث ألزم حائزي سلعة الأرز الشعير بإخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة من (مزارعين وتجار ومضارب وغيرها) ببيانات الأرز المُخزنة لديهم، كما شمل القرار إلزام حائزي الأرز الأبيض بإخطار مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة بأماكن تخزينه المنفصلة عن أماكن البيع المباشر للجمهور والغرض من التخزين والكميات المُخزنة ونوعيته، والإفصاح عن أي تعاقدات أو اتفاقات تخص الكمية المُخزنة.
- يحظر القرار الوزاري بمادته الثانية حبس الأرز عن التداول سواء من خلال إخفائه، أو عدم طرحه للبيع، أو الامتناع عن بيعه بأي صورة من الصور عدا الاستعمال الشخصي، كما شمل القرار منح الحائزين لسلعة الأرز مهلة أسبوع من تاريخ إصدار هذا القرار للانتهاء من إخطار مديريات التموين والتجارة الداخلية المختصة على مستوى الجمهورية.
- نص القرار في مادته الخامسة على أن الكميات التي يتم ضبطها بعد انتهاء المهلة المحددة بالمادة الثانية ينطبق عليها أحكام قانون حماية المستهلك وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤١٤٨ عام ٢٠٢٢ التي تُوجب لدى ثبوت المخالفة الحبس لمدة لا تقل عن عام، وتوقيع غرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تتجاوز مليوني جنيه أو ما يعادل قيمة الأرز محل الجريمة أيهما أكبر.





رابع عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن نقص الدواء والمستلزمات الطبية، والزعم بنقص أدوية الأورام بمختلف المستشفيات الحكومية على مستوى الجمهورية، والادعاء بتخفيض المخصصات المالية للمستشفيات الحكومية في الموازنة العامة الجديدة:

فيما يتعلق بالزعم بنقص الدواء والمستلزمات الطبية في مصر:

- نفى كل من وزارتي الصحة والسكان والتعليم العالي والبحث العلمي وجود نقص في الأدوية والمستلزمات الطبية بمستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية على مستوى الجمهورية، وأكدت وزارتتان أنه لا صحة لوجود نقص في الأدوية أو المستلزمات الطبية والوقائية بمستشفيات وزارة الصحة والمستشفيات الجامعية على مستوى الجمهورية.
- وشددتا على توافر كل الأدوية والمستلزمات الطبية والوقائية بشكل طبيعي سواء بمستشفيات وزارة الصحة أو الجامعية، وأن المخزون الاستراتيجي منها آمن ومُطمئن، وأشارت إلى أن هناك متابعة مستمرة لموقف توافرها بكل المستشفيات، وضخ أي كميات إضافية منها في حالة الاحتياج، من خلال التنسيق مع الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية.
- أكد رئيس الوزراء اهتمام الدولة المصرية بدعم قطاع صناعة الدواء، باعتباره أحد القطاعات الجاذبة للاستثمار، مع العمل على تعظيم الإمكانيات التي تمتلكها مصر؛ بهدف دعم التنافسية العالمية في مجال صناعة الدواء.
- تواصلت هيئة الدواء المصرية مع شركاء الصناعة الدوليين، من أجل جذب المزيد من الاستثمارات لسوق الدواء المصرية، وتوطين صناعة المستحضرات الطبية والحيوية.
- وأكدت الهيئة أنها تعمل وفق أولوية تستهدف ضمان توافر دواء آمن وفعال بجودة عالية للمواطن المصري، مع المساهمة في فتح أسواق جديدة، وزيادة حجم الصادرات الدوائية المصرية، فضلاً عن وضع مصر على خريطة سوق الدواء العالمية.
- أكدت وزارة الصحة والسكان أن مدينة الدواء المصرية تُعد أكبر صرح للأدوية بالشرق الأوسط، ومن المستهدف أن تصبح مركزاً إقليمياً وعالمياً لصناعة الدواء بما يتواءم مع التكنولوجيا العالمية، وأن توطين صناعة الدواء في مصر، وتحقيق الاكتفاء الذاتي يُعدان من أهم أهداف القيادة السياسية؛ لضمان تمكين المواطن في الحصول على دواء آمن وفعال بكفاءة عالمية.
- أكد رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية أنه سيتم البدء بتنفيذ 6 مخازن على مستوى الجمهورية، تشمل مخزناً بالقاهرة، و5 مخازن فرعية في عدة محافظات، وفقاً لمعايير جودة التخزين العالمية، كما أنه يتم بحث تزويد المخازن بغرف لحفظ الأمصال تصل إلى -80 درجة مئوية، والأنظمة المتكاملة لإعداد الطلبات من الأصناف المختلفة.
- في مجالات التعاون مع منظمة اليونيسيف، يتم التنسيق لاتخاذ مصر كمركز إقليمي لتوفير احتياجات المنظمة في عمليات الإغاثة إقليمياً، مما سيُتيح الاستفادة من المخازن الاستراتيجية بتوفير منطقة حرة

لتخزين احتياجات المنظمة، إلى جانب توفير هذه الاحتياجات من خلال الصناعة الوطنية المؤهلة، بما يعزز قدرات المصانع الوطنية في المنافسة إقليمياً ودولياً، كما يُعزز مكانة مصر الإقليمية في صناعة الدواء وخاصة على المستوى الإفريقي.

- من المقرر أن تلي مصر دعوة منظمة اليونيسيف للمشاركة في مؤتمر الإمداد الطبي الدولي بمدينة كوبنهاجن بالدنمارك نهاية نوفمبر ٢٠٢٢، يُمكن لهذه المشاركة أن تضمن التسويق للصناعات الطبية المصرية مما يوجد أسواقاً وفرصاً تصديرية لها، فضلاً عن التعرف على أفضل الآليات التي يمكن الاستعانة بها في إطار تحديث الصناعة الوطنية.

فيما يتعلق بالزعم بنقص أدوية الأورام بمختلف المستشفيات الحكومية على مستوى الجمهورية؛

- أكدت "الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية" أنه لا صحة لوجود نقص في أدوية الأورام بمختلف المستشفيات الحكومية على مستوى الجمهورية، مُشددةً على توافر جميع الأدوية بشكل طبيعي بما فيها المستحضرات المدرجة ضمن بروتوكولات علاج الأورام والمستلزمات الطبية الخاصة بمرضى الأورام، دون وجود أي نقص فيها، وأن المخزون الاستراتيجي منها آمن ومُطمئن، مؤكدةً أن هناك متابعة مستمرة لموقف توافرها بجميع المستشفيات التي تقدم خدمات علاج الأورام، مع ضخ أية كميات إضافية منها بشكل فوري في حالة الاحتياج، وأشارت إلى اتجاه الدولة نحو توطين صناعة المستحضرات الحيوية، وأدوية الأورام محلياً.

فيما يتعلق بالادعاء بتخفيض المخصصات المالية للمستشفيات الحكومية في الموازنة العامة الجديدة، مما أثر على الخدمات الطبية المقدمة فيها؛

- % هي نسبة المصروفات الخاصة بالهيئات الخدمية (ومن أهمها المستشفيات الحكومية) من إجمالي مصروفات قطاع الصحة بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣؛ حيث يقدر إجمالي المصروفات الخاصة بالهيئات الخدمية نحو ٤,٤ مليار جنيه مقارنةً بإجمالي ١٢٨,١ مليار جنيه هي إجمالي مصروفات قطاع الصحة ككل بمشروع موازنة ٢٠٢٢/٢٠٢٣.
- الحكومة حريصة كل الحرص، ووفقاً للاستحقاقات الدستورية على النهوض بقطاع الصحة وعلى توجيه الموارد اللازمة لتحقيق طفرة حقيقية في الخدمات المقدمة من هذا القطاع، وبهذا الصدد اتخذت الحكومة بعض الخطوات منها:
- تسهيل إجراءات استخراج تراخيص المؤسسات الصحية، وتوحيد جهات الموافقات (نظام الشباك الموحد) وحصر جهات الرقابة والفحص على المنشآت لتكون من خلال وزارة الصحة والسكان.
- تسهيل إجراءات الشراكة بين القطاع الخاص والدولة في المستشفيات القائمة والجديدة، وذلك من خلال إدارة القطاع الخاص للمنشآت الصحية بنظام حق الامتياز، وتشجيع القطاع الخاص ببناء وإدارة مراكز الرعاية الأولية.
- تسهيل إجراءات اعتماد المنشآت الصحية القائمة من خلال هيئة الاعتماد والرقابة للدخول في منظومة التأمين الصحي الشامل.

خامس عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن مشروعات الطاقة، والزعم بوقف مشروع محطة الضبعة النووية في مصر، والادعاء بأن مصر ليس لديها ما يكفي لإنتاج الكهرباء المحلية:

فيما يتعلق بالزعم بوقف مشروع محطة الضبعة النووية في مصر:

- نفت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة الزعم بوقف مشروع محطة الضبعة النووية في مصر مؤكداً أنه لا صحة لوقف تنفيذ مشروع محطة الضبعة النووية في مصر، مشددةً على استمرار تنفيذ مشروع محطة الطاقة النووية بالضبعة بشكل طبيعي دون توقف.
- أعلنت هيئة المحطات النووية لتوليد الكهرباء في مصر في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٢ بدء مرحلة البناء الرئيسة للوحدة الثانية من محطة الضبعة النووية في مصر، لبدء أعمال الصبة الخرسانية الأولى للوحدة الثانية بالمحطة النووية بالضبعة. وتأتي هذه الفعالية الهندسية بعد صدور إذن الإنشاء للوحدة النووية الثانية بمشروع المحطة النووية بالضبعة من "هيئة الرقابة النووية والإشعاعية المصرية" في ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢.
- أوضح وزير الكهرباء والطاقة المتجددة أن الفريق المصري الروسي يُظهر أعلى مستويات التميز المهني ويحقق الإنجازات الرئيسة لمشروع محطة الضبعة النووية قبل الموعد المُحدد بوقت طويل، وأن الصبة الخرسانية الأولى للوحدة النووية الثانية بمحطة الضبعة النووية في مصر تتزامن مع تاريخ توقيع الاتفاقية الحكومية بين جمهورية مصر العربية ودولة روسيا الاتحادية والتي تعد القوة الدافعة لمشروع المحطة النووية بالضبعة.
- صرح الدكتور أليكسي ليخاتشوف المدير العام لشركة روس أتوم الروسية بأن مشروع محطة الضبعة النووية، الذي يتم العمل عليه بشكل مشترك من قبل الفريقين الروسي والمصري لن يكون له تأثير مهم في مصر من الناحية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل سيسهم أيضاً في انتقال مصر التدريجي إلى مصادر طاقة منخفضة الكربون، مما يخلق أساساً قوياً للتنمية موثوقة ومستدامة في مصر لعقود قادمة.

فيما يتعلق بالادعاء بأن مصر ليس لديها ما يكفي لإنتاج الكهرباء المحلية:

- على العكس تمامًا ساهمت المشروعات الكثيرة التي تم تنفيذها في قطاع الكهرباء المصري خلال الآونة الأخيرة في ارتفاع متنامي في كميات الكهرباء المولدة التي سجلت زيادة بنسبة ٨,٣٪ على مستوى الجمهورية وذلك وفقًا للتقرير السنوي لوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة لعام ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث ارتفعت الطاقة الكهربائية المولدة على مستوى الجمهورية خلال ٢٠٢٠/٢٠٢١ لتصل إلى ٢٠٤٧٩٤ جيجاوات، مقارنةً بنحو ١٩٧٣٥٧ جيجاوات خلال ٢٠١٩/٢٠٢٠، فيما بلغ إجمالي القدرات المضافة حوالي ٣١ ألف ميغا وات من الطاقة التقليدية والطاقات المتجددة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠٢٢).
- وقد ساهمت تلك المشروعات في توفير فائض من الطاقة الكهربائية التي يُمكن الاستفادة منها في تعزيز قدرات مصر لتصدير الكهرباء إلى عدد من الدول العربية والأوروبية، فعلى سبيل المثال تم توقيع مذكرة تفاهم ثنائية للربط الكهربائي بين كل من مصر واليونان، ومصر وقبرص في أكتوبر ٢٠٢١ لتبادل ٣٠٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية من خلال الربط الكهربائي بين مصر واليونان مباشرة ثم قبرص من خلال جزيرة كريت.
- كما تسعى مصر لتبادل ٣٠٠٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية مع السعودية في إطار مشروع الربط الكهربائي المصري السعودي باستثمارات تقدر بنحو ٨,١ مليار دولار، والذي من المتوقع إنجازه في نهاية عام ٢٠٢٤. وقد تم اختيار الشركات المنفذة وتوقيع العقود ليتم بذلك ربط أكثر من ٨٥٪ من قدرات الكهرباء العربية في شبكة واحدة.
- علاوة على ما سبق هناك تنسيق بين وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة وعدد من الدول الأخرى مثل لبنان والعراق وسورية وليبيا والسودان للربط الكهربائي بين مصر وهذه الدول للاتفاق على سبل وصول الكهرباء المصرية بالكميات التي تحقق احتياجات هذه الدول في سياق الرؤية القومية لتحويل مصر إلى مركز للربط الكهربائي الإقليمي والدولي.





سادس عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن تراجع أوضاع السياحة:

فيما يتعلق بالزعم بوقف مشروع محطة الضبعة النووية في مصر:

- تأثر قطاع السياحة عالمياً بشكل كبير. جراء الأزمات المتعاقبة التي شهدتها الاقتصاد العالمي سواءً فيما يتعلق بأزمة جائحة كوفيد-١٩ التي كبدت القطاع عالمياً خسائر كبيرة أو فيما يخص التداعيات الناتجة عن الحرب الروسية-الأوكرانية؛ حيث شهد عام ٢٠٢٠ هبوطاً في عدد السائحين الدوليين بنسبة ٧٣٪ أي بانخفاض مليار سائح دولي مقارنةً بعام ٢٠١٩، وذلك وفقاً لـ "منظمة السياحة العالمية".
- كما استمر تأثر القطاع سلباً في العديد من الدول بالتداعيات الناتجة عن الأزمة الروسية-الأوكرانية وخاصة فيما يتعلق بالأسواق السياحية التي تمثل فيها نسبة السائحين الروس والأوكرانيين نسبة مهمة ومن بينها مصر، وهو ما أثر على تعافي السياحة الدولية، وأدى إلى ارتفاع أسعار الخدمات السياحية، وانخفاض الطلب السياحي في العديد من البلدان في ظل مساهمة الحرب في التأثير سلبياً على الوضع الاقتصادي العالمي عموماً وعلى معدلات التضخم خصوصاً.
- تركز الحكومة حالياً على تبني العديد من السياسات والتدابير الهادفة إلى زيادة إيرادات السياحة إلى ٣٠ مليار دولار خلال ٣ سنوات-وذلك من خلال العمل على عدة محاور لعل من أبرزها زيادة الاستثمارات الخاصة في القطاع، وحل المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص، والذي يمتلك نسبة كبيرة من الاستثمارات بالقطاع السياحي.
- تستهدف مصر مضاعفة عدد رحلات الطيران والمقاعد القادمة إلى مصر ٣ مرات حتى ٢٠٢٨، وزيادة الطيران منخفض التكاليف من ١٤٪ إلى ما يتراوح من ٣٠٪ إلى ٣٥٪، كما تسعى مصر لتعزيز سياحة اليخوت حيث تم إصدار أول لائحة تنظيمية لسياحة اليخوت الأجنبية في الموانئ المصرية عبر إنشاء نافذة رقمية موحدة تحت إشراف قطاع النقل البحري، وقد تم تفعيل العمل بها من شهر سبتمبر الحالي، كما تمت صياغة استراتيجية تعظيم سياحة اليخوت، وتتضمن:
 - ١ - إعداد سياسة سعرية موحدة من شأنها تقديم حوافز وتخفيضات جاذبة للسفن واليخوت السياحية.
 - ٢ - إعداد خطة تسويقية للترويج لسياحة اليخوت والموانئ السياحية المصرية.
 - ٣ - رفع كفاءة الموانئ السياحية الحالية وإنشاء موانئ سياحية جديدة.
 - ٤ - إنشاء منصة إلكترونية (النافذة الواحدة) بغرض تبسيط الإجراءات والحصول على الموافقات الأمنية.

- تسعى وزارة السياحة والآثار من خلال خطة عمل قصيرة المدى نحو زيادة التدفق السياحي، خلال الموسم الشتوي (أكتوبر ٢٠٢٢ - مارس ٢٠٢٣)؛ لاستقطاب أكبر قدر من السائحين من أوروبا، خاصةً في ظل الظروف الاستثنائية التي ستشهدها خلال موسم الشتاء القادم، كما تتبنى وزارة السياحة عددًا من الإجراءات للترويج للمقاصد السياحية المصرية، وجذب المزيد من السياحة الوافدة، والتي من بينها:
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع شركة دولية كبرى لإطلاق الحملة الدولية الجديدة للتسويق للمقصد السياحي المصري في عدد (٦) أسواق رئيسة، وعدد (٤) أسواق ثانوية.
 - اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعاقد مع شركة علاقات عامة دولية لمدة عام قابل للتجديد في عدد (٦) أسواق رئيسة، وعدد (٥) أسواق ثانوية؛ وذلك لتعزيز الصورة الذهنية عن مصر في الخارج.
 - كما تتضمن حزمة تنشيط الأداء الاقتصادي التي تعمل الحكومة على تنفيذها في المرحلة الراهنة وفي إطار محور المزيد من تمكين القطاع الخاص طرح عدد من الفنادق المملوكة للدولة لشركة "إيجوث" التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام على مستثمري القطاع الخاص خلال الفترة المقبلة. كما تعمل وزارة السياحة والآثار كذلك على تكثيف جهود الترويج السياحي للمقاصد السياحية والأثرية المصرية في العديد من دول العالم بهدف فتح أسواق جديدة للسياحة المصرية.





سابع عشر:

المزاعم والادعاءات بشأن ردود الفعل حول فعاليات المؤتمر الاقتصادي - مصر ٢٠٢٢، والادعاء باقتصار الحضور بالمؤتمر على الأحزاب، والزعم بأن المؤتمر الاقتصادي كان للدفاع عن السياسات القائمة، والإشارة إلى أن سعر الصرف أمام الدولار ليس هو المعيار للحكم على قوة الاقتصاد:

فيما يتعلق بالادعاء باقتصار الحضور بالمؤتمر على الأحزاب:

- شارك بالمؤتمر ما يزيد على ١٢٠٠ مشاركة من عدد كبير من الفئات المعنية وليس الأحزاب فقط، حيث شارك بالمؤتمر ممثلو الأحزاب السياسية والحكومة وعدد كبير جداً من ممثلي مجتمع الأعمال، وجدير بالذكر أن الجلسات شهدت نجاحاً كبيراً في تعزيز قنوات التواصل بين الحكومة ومجتمع الأعمال، واتسمت الحوارات والمناقشات بالشفافية.
- تم تحويل المؤتمر إلى منصة دائمة للتواصل بين الحكومة والمستثمرين في شكل مؤتمر دوري للاستثمار لمتابعة ما تم إنجازه على صعيد تهيئة بيئة الأعمال ودعم مناخ الاستثمار، وقد أشار السيد رئيس مجلس الوزراء في هذا الإطار إلى توجه الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر للاستثمار خلال النصف الأول من العام المقبل بحضور عدد من الشركات الدولية؛ لعرض فرص الاستثمار في الاقتصاد المصري والشراكات مع القطاع الخاص المصري.

فيما يتعلق بالزعم بأن المؤتمر الاقتصادي كان للدفاع عن السياسات القائمة، مع عدم وجود أي إشارة لتصحيح المسارات أو الأخطاء:

- لم يتم عقد المؤتمر الاقتصادي لتوضيح السياسات القائمة فقط، وإنما تضمن العديد من الجلسات والفعاليات، والتي من بينها حرص الحكومة على تعزيز قنوات التفاعل والحوار مع كل الأطراف المهتمة بالشأن الاقتصادي في إطار الحرص على استدامة تحقيق المشاركة المجتمعية الفعالة مع مختلف الجهات والأطراف المعنية؛ لتبادل الرؤى والأفكار في القضايا ذات الأولوية.
- أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى إطلاق منصة تفاعلية لتحديد الأولويات المجتمعية، والوصول إلى رؤى مشتركة لأفضل الحلول؛ لمواجهة التحديات التي يواجهها المجتمع المصري، على أن تشمل: منتدى حوار الخبراء، ومركز المعرفة، واستطلاعات الرأي بشأن أهم الجهود الحكومية المنفذة.
- سيتم إضافة لوحات معلوماتية لمتابعة تنفيذ الـ (١٢٥) توصية الصادرة عن المؤتمر على الموقع الإلكتروني الذي تم تدشينه للمؤتمر الاقتصادي، بما يسهم في تعزيز الشفافية والمتابعة الفعالة لمخرجات المؤتمر.
- تضمن المؤتمر العديد من الإجراءات ومستهدفات تصحيح المسار، ومن أهمها: أن الحكومة تضع على رأس أولوياتها رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق وتيرة نمو اقتصادي شاملة ومستدامة، وتحقيق زيادة متواصلة في معدلات التشغيل تبلغ ٩٠٠ ألف فرصة عمل جديدة سنوياً، والإبقاء على معدلات البطالة في حدود ٧,٣٪، ورفع متوسط نصيب الفرد من الناتج ورفع معدلات الادخار.

- كما خلص المؤتمر إلى مجموعة من الإجراءات التي سوف تعمل الحكومة - في خلال الأجل القصير- على تنفيذها، تتمثل في:
- إلغاء العمل بقرار الاعتمادات المستندية خلال أقل من شهرين بالتنسيق مع البنك المركزي المصري؛ لرفع القيود التي يعاني منها رجال الصناعة.
- قيام الحكومة وفق توجيهات السيد رئيس الجمهورية بإعداد حزمة اجتماعية في ضوء تزايد معدلات التضخم عالمياً، وإعلان مجلس الوزراء عن هذه الحزمة والبدء في تطبيقها اعتباراً من شهر نوفمبر ٢٠٢٢.
- مراجعة الصيغة النهائية لوثيقة سياسة ملكية الدولة؛ تمهيداً لاعتمادها من السيد رئيس الجمهورية.
- توجيه السيد الرئيس الحكومة بالعمل، والبدء الفوري في تنفيذ توصيات المؤتمر وتبني السياسات/ التدابير/ الاستراتيجيات/ التشريعات التي من شأنها رسم خريطة طريق الأداء الاقتصادي المصري في المرحلة المقبلة، ودعم القطاعات ذات الأولوية.
- تبني آليات للمتابعة الدورية؛ لإنجاز توصيات المؤتمر، وتقديم الحكومة تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر إلى السيد رئيس الجمهورية حول مستويات الإنجاز (هو توجه يساعد على إخراج وضع التوصيات موضع التنفيذ.. لنا أكثر من مثال في ذلك، اللجنة العليا لمتابعة الأداء الاقتصادي، وتنفيذ الحكومة للسياسات والإجراءات الخاصة بتنفيذ حزمة تنشيط الأداء الاقتصادي التي أعلن عنها السيد رئيس الجمهورية خلال الفترة السابقة).
- توجيه السيد رئيس الجمهورية بوجود أمانة فنية أو مجلس أمناء من كل المعنيين والمتخصصين ومجموعة عمل تمثل حلقة وصل بين الدولة ومجتمع الأعمال.
- التوجيه بتشكيل لجنة فنية بالتنسيق مع الوزارات المختلفة لدراسة (٦٠٠) مقترح تم تلقيها، وصياغة خطط تنفيذية للاقتصاد المصري خلال الفترة القادمة.

فيما يتعلق بالإشارة إلى أن سعر الصرف أمام الدولار ليس هو المعيار للحكم على قوة الاقتصاد:

- أشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى توجه البنك المركزي المصري قريباً إلى الإعلان عن المستهدف المستقبلي لمعدل التضخم، علاوةً على تطوير مؤشر لرصد التطور في قيمة الجنيه المصري مقابل سلة من العملات والأصول بما يعكس قيمته الحقيقية، ليس فقط مقابل عملة واحدة وهو الدولار الذي ارتفع بنسبة ٢٠% مقابل عدد من العملات الرئيسية، وإنما أيضاً مقابل عدد من العملات الأخرى التي ارتفع الجنيه المصري أيضاً في مقابلها في الآونة الأخيرة.

لمواجهة الشائعات والادعاءات

ينبغي لجميع وسائل الإعلام ومرقادي مواقع التواصل الاجتماعي:

- ١ - تحري الدقة والموضوعية في نشر الأخبار.
- ٢ - التواصل مع الجهات المعنية؛ للتأكد قبل نشر معلومات لا تستند إلى أي حقائق، وتؤدي إلى إثارة غضب المواطنين.
- ٣ - فعلى سبيل المثال في حالة وجود أي شكاوى تتعلق بنقص السلع التموينية الأساسية في المحافظات، يُرجى الإبلاغ عنها من خلال الخط الساخن لجهاز حماية المستهلك ١٩٥٨٨ .
- ٤ - للإبلاغ عن أي شائعات أو معلومات مغلوطة يرجى التواصل على أرقام الواتس آب التابعة للمركز الإعلامي لمجلس الوزراء (٠١١٥٥٥٠٨٦٨٨ - ٠١١٥٥٥٠٨٨٥١) على مدى ٢٤ ساعة طوال أيام الأسبوع، أو عبر البريد الإلكتروني (rumors@idsc.net.eg) .





١ شارع مجلس الشعب - قصر العيني - القاهرة - مصر
رقم بريدي: ١١٥٨٢ ص.ب: ١٩١ مجلس الشعب
تليفون: ٢٧٩٢٩٢٩٢ (٢٠٢) فاكس: ٢٧٩٢٩٢٢٢ (٢٠٢)
www.idsc.gov.eg info@idsc.net.eg

